



# قوانين مكافحة الإرهاب

المُنظمة الأسترالية للاستخبارات  
الأمنية (ASIO) والشرطة وأنت

الدليل العربي لقوانين مكافحة الإرهاب

third edition

الطبعة الثالثة

Arabic Edition

Anti-terrorism laws: ASIO, the Police and You

## ماذا أفعل إذا زارني المُنظمة الأستراليّة للإستخبارات الأمنية (ASIO) أو شرطة الولاية أو الشرطة الأسترالية الفدرالية (AFP)؟

إذا إتصلت بك المنظمة الأسترالية للإستخبارات للأمنية (ASIO) أو الشرطة الأسترالية الفدرالية (AFP) أو شرطة الولاية :

- احتفظ بهدوتك;
- أطلب منهم إظهار هُويتهم وأن يوضحوا ماذا يريدون;
- إذا أرادوا تفتيشك أو تفتيش عمارتك أطلب منهم الإطلاع على إذن التفتيش الذي لديهم. وإذا لم يكن لديهم إذنًا بالتفتيش. أخبرهم أنك تعترض على تفتيشك. إذا أصروا فليكن رفضك واضحاً ولكن لا تحاول منعهم;
- إذا كانوا ضباطاً من المنظمة الأسترالية للإستخبارات الأمنية (ASIO) ولم يكن لديهم إذنًا بالتفتيش. لا يتوجب عليك الإجابة عن أسئلتهم. أما إذا ما كان لديهم إذنًا بالتفتيش أو الإستجواب فيجب عليك التعاون معهم;
- إذا كانوا ضباطاً من الشرطة الفدرالية (AFP) أو ضباطاً من شرطة الولاية. يتوجب عليك تزويدهم بإسمك وعنوانك ولكن:

### لا يتوجب عليك الإدلاء بأقوالك أو أن تقبل بأن يقوموا بإستجوابك وخاصة ما لم تكن قد تحدّثت مع مُحامٍ أولاً

- إتصل بأحد المحامين إذا أمكنك ذلك. أو أطلب من شخص آخر في المنزل أن يتصل بمحام فوراً (أنظر قسم مصادر المعلومات في نهاية هذا الدليل لمعرفة لجهات الإتصال القانونية);
- أطلب جلوس أحد الأصدقاء معك;
- إذا كانت لديك أية مشكلة في فهم أي شيء يقولونه. أطلب مترجماً في أي وقت . وإلى أن يحضر المترجم لا تقل أي شيء. فيما عدا تأكيد إسمك وعنوانك;
- إذا قالوا أنّ لديهم إذنًا بالتفتيش. أطلب نسخة منه;
- إذا كان لديهم إذن تفتيش. تتحقّق من أنّ إذن التفتيش لم تنتهي مدة صلاحيته;
- تأكد بالتحديد ماذا يخول إذن التفتيش للضباط . وأنت غير مضطر أن تفعل أكثر مما هو منصوص عليه في إذن التفتيش;
- تتحقّق ما إذا كانت هناك أية قيود أو شروط بالنسبة لما يستطيع الضباط أن يفعلوه;
- احتفظ بسجل لأسماء وأرقام هويات ضباط الشرطة الذين يزورونك. مع تاريخ ووقت زيارتهم;
- احتفظ بسجل تفصيلي لأي إتصال بدني أو ملامسة أو مُضايقة أو إستفزاز حدث لك من قِبَل أي ضابط.

تم إصدار هذا الكتيب عن طريق المساعدات المالية المقدمة من هيئة القانون والعدل بولاية نيوساوث ويلز. تسعى الهيئة إلى تحقيق العدل والمساواة لنظام العدالة. وكذلك تطوير سبل الحصول على العدالة. وخصوصاً بالنسبة لهؤلاء الأشخاص الأقل نصيباً من الناحية الإجتماعية والإقتصادية.

الموقع على شبكة الإنترنت:  
<http://www.lawfoundation.net.au>

إخلاء مسؤولية: أي آراء تم التعبير عنها في هذا الكتيب هي للمؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر لجنة حكام هيئة القانون والعدل.



حقوق النشر © ٢٠٠٧. شبكة مُناصرة الحقوق المدنية للمُسلمين الأستراليين  
يُمنح الإذن بنسخ هذا الكتيب أو أجزاء منه في صورة إلكترونية أو آليّة أو أية صورة أخرى مجاناً.  
بشروط إسناد الوثيقة إلى (AMCRAN).

### إخلاء مَسْؤُولِيَّة

إذا وجدت نفسك في موقف صعب. يتعيّن عليك دائماً طلب المشورة من مُحامٍ . لم يُقصد من هذا الكتيب إعطاء النصيحة القانونية. ولا يُجِب الإعتماد عليه كبديل لها . منظمة (AMCRAN) وشركاؤها يرفضون أية مسؤولية ناجمة عن أية خسارة يتكبدها أي شخص نتيجة استخدام هذه المادة أو النص الذي ختوبه. أو نتيجة الإعتماد عليهما.

المعلومات في هذا الكتيب تعكس القانون كما هو في ١ يناير (كانون الأول) ٢٠٠٧. يُحتمل أن يكون القانون قد تغير منذ ذلك التاريخ. يجب عليك التحقق مع محاميك من أية تغييرات محتملة في القانون . كما يمكنك التحقق بصورة دورية من أية تحديّثات في القانون والإطلاع على ترجمات وغير ذلك عبر موقعنا على الشبكة الإلكترونية: <http://amcran.org>.

Author: Australian Muslim Civil Rights Advocacy Network.  
Uniform Title: Anti-terrorism laws. Arabic  
Title: Qawaneen Mukafahat al Irhaab : Al-Munathamamah Al-Ustraaliah lil-Istikhbaraat Al-Amniyyah wal-shurta wa ant / author, Australian Muslim Civil Rights Advocacy Network.  
Publisher: Maroubra, N.S.W. : Australian Muslim Civil Rights Advocacy Network, 2007.  
ISBN: 9780980436112  
Notes: Translation of: Anti-terrorism laws : ASIO, the police and you, a plain English guide to anti-terrorism laws in Australia. 3rd ed Text in Arabic.  
Subjects: Australian Security Intelligence Organization.  
Australian Federal Police.  
Detention of persons--Australia.  
Police power--Australia.  
Civil rights--Australia.  
Terrorism--Australia--Prevention--Government policy.  
Terrorism investigation--Australia.  
Dewey Number: 345.9402

Australian Muslim Civil Rights Advocacy Network  
PO Box 3610  
Bankstown NSW 2200  
E-mail: [amcran@amcran.org](mailto:amcran@amcran.org)  
Website: <http://amcran.org>

مقدمة الطبعة الثالثة

٥	جزء ١ مقدمة
٦	جزء ٢ إنتهاكات تصنف تحت بند "الإرهاب"
١٤	جزء ٣ منظمات لها صلاحيات وفق قانون مكافحة الإرهاب
١٥	جزء ٤ التفتيش
١٩	جزء ٥ الاعتقال والإحتجاز والتحقيق
٣٢	جزء ٦ أذونات المراقبة
٣٤	جزء ٧ ما الذي تستطيع AFP أو ASIO عمله أيضا؟
٣٦	جزء ٨ التقدم بشكوى
٣٩	جزء ٩ تشريع الولايات ضد الإرهاب
٤٣	جزء ١٠ أين تذهب للحصول على مُساعدة

## قائمة

## مقدمة الطبعة الثالثة

إن الطبعة الأولى من قوانين الإرهاب: المُنظمة الأسترالية للإستخبارات الأمنية (ASIO) والشُّرطة وأنت. قد نشرت سنة ٢٠٠٤. مرفق معها إستمارات للمشاركة. من قبل فريق متفرغ من المتطوعين ومنظمة AMCRAN ومركز الجالية القانوني بجامعة UTS ومجلس نيوساوث ويلز للحريات المدنية. وقد تمّ طبع وتوزيع أربع آلاف نسخة باللغة الإنكليزية. وما تبقى الآن هو بعض النسخ الأرشيفية.

وقد نالت إستحسان اللجان البرلمانية. كما تلقينا العديد من عبارات التقدير. فمن الواضح أنّها قامت بتلبية رغبة كانت ضمن الجالية لمعرفة وفهم قوانين مكافحة الإرهاب. وهذا ليس فقط لأنّ القوانين كانت جديدة. أو لأنّها رسمت نقلة هامة فيما يتعلق بحقوق وواجبات المواطنين الأستراليين وحكوماتهم. ولكن لأنّ القوانين كانت معقّدة ومن العسير فهمها ولم يكرس أحد الموارد اللازمة لتفسيرها للجالية.

ومع ذلك فإنه عند توزيع الكتيب رسمياً كان قد أصبح قديماً يحتاج إلى التحديث. حيث أصبحت قوانين مكافحة الإرهاب سارية المفعول ما بين الوقت الذي تمّ فيه طبع ونشر الطبعة الأولى. وبعد الطبعة الأولى. تم الانتهاء من الطبعة الثانية وأصبحت في متناول الأيدي عبر الإنترنت من خلال مواقع AMCRAN ومركز الجالية القانوني CLC بجامعة UTS بموافقة هيئة القانون والعدل. إلا أنّ هذه الطبعة أيضاً كانت قد أصبحت قديمة قبل حتى أن ترسل للطباعة وذلك لأنّ مقداراً وفيراً من القوانين الجديدة عدت الطبعة الثانية قديمة حتّى إلى التحديث. وأتيح لنا أيضاً عقد جلسات قانونية تثقيفية للجالية والتواصل معها. كما ساهمت بعض الجلسات التي كانت في المحاكم آنذاك ببعض التوجيه. كل هذه التجارب مجتمعة كوّنت عناصر الطبعة الثالثة من هذا الكتيب.

وقد أصبحنا الآن أيضاً قادرين بفضل التمويل السخي من مؤسسة القانون والعدل في ولاية نيوساوث ويلز (Law and Justice Foundation of NSW) على إنتاج نسخ مترجمة باللغات العربية والبهاسا الإندونيسية والأردية بالإضافة إلى النسخة الأصلية باللغة الإنكليزية. وتشتمل هذه الطبعة الجديدة على تصحيحات ثانوية لبعض أدق النقاط القانونية كما حتوي على تحديثات تعرض آخر التغييرات القانونية بما في ذلك قانون المخالفة الذي يتعلق بالمخالطة ومادة السرية وأدوات المراقبة والإحتجاز الوقائي وقانون التوقيف وصلاحيات التفتيش.

نود شكر كل من ساهم في إنجاز هذا الكتيب كما نودّ شكر الجالية لدعمها المستمر.

## مقدمة

منذ العام ٢٠٠٢. قامت الحكومة الأسترالية بسن بنود عديدة من التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب كجزء من حملتها لضمان أمن أستراليا ولكي تفي بالتزامات أستراليا الدولية.

يُحاول هذا الكتيب الإجابة على الإستفسارات العامة للناس بخصوص قوانين مكافحة الإرهاب. كما يتناول الكتيب السلطات والمهام الواسعة للمُنظمة الأسترالية للإستخبارات الأمنية (ASIO) والشُّرطة الأسترالية الفدرالية (AFP) وإلى حدّ ما صلاحيات شرطة الولاية.

بالرغم من سعة نطاق سلطات (ASIO) و (AFP). يجب عليهما أن تكونا قادرتين على تبرير أعمالهما. توجد طرق لإنصاف الأشخاص الذين يتأثرون سلبياً في حال حدوث ممارسات غير لائقة من قِبَل هذه السلطات. والتي تمّ إيجاز بعضها في هذا الكتيب.

هذا المجال من القانون يتطوّر بسرعة شديدة. وهو بالغ التعقيد. لذلك ننصحكم بشدّة بقراءة هذا الكتيب بالكامل وبحرص كي تفهموا حقوقكم. كما أن هناك أيضاً سلسلة من الترجمات لهذا الكتيب: العربية والبهاسا الإندونيسية والأردية. الرجاء زيارة موقعنا على الشبكة الإلكترونية (<http://amcran.org>) دورياً. وذلك من أجل التحقق من أي تغييرات جديدة محتملة.

لا يجب الإعتماد على هذا الكتيب كبديل لطلب النصيحة القانونية. فإن المقصود منه هو توفير معلومات عامة فقط. إذا وجدت نفسك في موقف صعب يجب عليك الإتصال بمحاميك فوراً من أجل طلب النصيحة القانونية. إذا كان الوضع يسمح بذلك.

بعض المنظمات التي يُمكنها مساعدتك مذكورة في نهاية هذا الكتيب

## إنتهاكات تصنف تحت بند 'الإرهاب'

هناك نوعان رئيسيان من جنایات الإرهاب وفق القانون الأسترالي: جرائم تتعلق "بأعمال إرهابية"، وجرائم تتعلق "بمنظمات إرهابية".

### ١.٢ جرائم تتعلق "بأعمال إرهابية"

#### ١.١.٢ ما هو "العمل الإرهابي"؟

ليكون عمل ما "عملاً إرهابياً" وفق القانون الأسترالي، يجب إثبات أنّ الفاعل كانت لديه النية على إرغام الشعب أو التأثير عليهم أو على أية حكومة عن طريق إثارة الذعر. كما يجب أن تكون هناك نية لتحقيق هدف سياسي أو ديني أو فكري. ويجب أيضاً على الشخص أن يفعل أو يهدد بفعل إحدى الأمور التالية:

- إحداث إيذاء بدني جسيم أو قتل لشخص ما؛
- أو إحداث تلف كبير في إحدى الممتلكات؛
- أو تعريض حياة شخص آخر للخطر؛
- أو إحداث ما من شأنه تهديد صحة أو سلامة جمهور العامة؛
- أو إعاقة عمل المرافق العامة (كنظام الهاتف و شبكة الكهرباء). أو تعطيلها أو تدميرها.

إنّ التخطيط لأيّ من هذه الأعمال يُعتبر أيضاً انتهاكاً، لا يتوجّب على الإذماء خديد هوية العمل الإرهابي. كل ما عليهم القيام به هو إثبات أنه كان هناك تهديد أو مخطط للقيام بعمل إرهابي من نوع ما، مثلاً يعتبر انتهاكاً قيام أحدهم بالتخطيط لتفجير قنبلة بغض النظر عما إذا قرروا أم لم يقرروا بعد أين ومتى سيتم تفجيرها.

إلا أن هذا العمل قد لا يُعدّ عملاً إرهابياً إذا كان العمل مناصرةً أو احتجاجاً أو رفضاً أو إضراباً عمالياً وليس معداً لإحداث أذى أو ضرر عظيم.

#### ٢.١.٢ ما هو الحال إذا أصبحت على علاقة بعمل إرهابي بدون علم منّي؟

حتى إذا لم تكن على علم بأن ما تفعله مرتبط بعمل إرهابي، فقد تُعتبر مذنباً بارتكابك انتهاكاً قانونياً إذا ما كنت غير مبالٍ. أي أنك كنت على علم بخطر حقيقي مرتبط بعمل إرهابي ولم يكن لديك مبرر لهذه المجازفة.

### ٣.١.٢ ما هي الإنتهاكات المتعلقة بأعمال إرهابية، وما هي العقوبات ؟

يُعتبر القانون فعلاً أمور إستعداداً لعمل إرهابي، أو التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث عمل إرهابي، أو حتى مُجرّد إمتلاك "أشياء" تتعلق بالإعداد لعمل إرهابي، إنتهاكاً. بالإضافة إلى ذلك، لا يهم ما إذا حدث العمل الإرهابي بالفعل أو لم يحدث، هذه الإنتهاكات هي:

العقوبة القصوى		الجدول الأول: إنتهاكات متعلّقة بالعمل الإرهابي الإنتهاكات <sup>2</sup>
غير مبال	على علم بها	
السجن مدى الحياة	السجن مدى الحياة	الإشتراك في عمل إرهابي
السجن مدى الحياة	السجن مدى الحياة	أيّ فعل تم للإعداد أو التخطيط لأعمال إرهابية
السجن مدى الحياة	السجن مدى الحياة	تمويل عمل إرهابي، سواء حدث العمل أو لم يحدث وذلك بالمال أو الأسلحة أو المُعدات
٢٥ سنة	١٥ سنة	توفير تدريب أو تلقّي تدريب له علاقة بالإعداد لأعمال إرهابية أو الإشتراك فيها أو تقديم المُساعدة لها
١٥ سنة	١٠ سنوات	إمتلاك أشياء تتعلّق بالإعداد لعمل إرهابي أو الإشتراك فيه أو المُساعدة عليه بقصد تسهيله
١٥ سنة	١٠ سنوات	جمع أو عمل وثائق مرتبطة بالتحضير أو المشاركة أو المساعدة بأعمال إرهابية

### ٤.١.٢ ماذا إذا ما وقع العمل الإرهابي في الخارج (أي في دولة أخرى)؟

تُطبّق جميع الإنتهاكات المذكورة أعلاه في جميع أنحاء العالم.

### ٢.٢ جرائم تتعلق "بمنظمات إرهابية"

#### ١.٢.٢ ما هي المنظمات التي تُعتبر "منظمات إرهابية"؟

هناك نوعان من "المنظمات الإرهابية" طبقاً للقانون الأسترالي.

النوع الأول من المنظمات الإرهابية هو آية منظمة تشترك بشكل مباشر أو غير مباشر في الإعداد لعمل إرهابي أو التخطيط له أو المساعدة عليه أو تبنّي القيام به، سواء حدث هذا العمل "الإرهابي" بالفعل أو لم يحدث. هذا يعني أنه حتى إذا لم تكن المنظمة مدرجة على قائمة المنظمات المحظورة (راجع النوع الثاني من المنظمات الإرهابية المدرجة في الأسفل)، فمن

1 القانون الجنائي (Criminal Code) هو أهم جزء من التشريع الخاص بالتحالفات التي لها علاقة بالإرهاب، والاسم الكامل للقسم ذي العلاقة هو: Schedule 1 of the Criminal Code Act 1995 (Cth) starting from section 100.1 ويمكن العثور عليه من خلال الرابط التالي: [http://www.austlii.edu.au/au/legis/cth/consol\\_act/cca1995115](http://www.austlii.edu.au/au/legis/cth/consol_act/cca1995115)

2 القانون الجنائي The Criminal Code الأقسام من ١٠١.١ إلى ١٠١.٦

المحتمل أن يُعتبر الإشتراك فيها إنتهاكاً للقانون، في هذه الحالات. لكي يتم إعتبار المنظمة منظمة إرهابية لابد من إثبات ذلك في المحكمة.

النوع الثاني هو منظمات محظورة وهذا يعني أن المنظمة مَحظورة حصرياً في أستراليا، يمكن للحكومة حظر منظمة ما إذا اقتنعت بأن المنظمة تشترك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإعداد لعمل إرهابي أو التخطيط له أو المساعدة عليه أو تَبَيّن القيام به. كما تستطيع الحكومة حظر منظمة ما إذا كانت تُؤيد القيام بعمل إرهابي. أي أنّها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تُسدي النصح أو حُرّض أو تعطي الإرشادات فيما يتعلّق بتنفيذ عمل إرهابي. أو أنّها تمدح بطريقة مباشرة القيام بعمل إرهابي حيث يكون هناك خطر أن يؤدي هذا المدح لإغراء شخص ما بالمشاركة بعمل إرهابي.

إعتباراً من 1 يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٧، المنظمات المحظورة بإعتبارها منظمات إرهابية هي كما يلي<sup>3</sup>:

### الجدول الثاني: المنظمات الإرهابية المحظورة

- أنصار الإسلام
- الجهاد: حركة إسلامية مصرية
- أسباط الأنصار
- الجيش الإسلامي في عدن
- الحركة الإسلامية في أوزباكستان
- جيش محمد
- لاشكار إيشهاجوي
- الجهاد الإسلامي الفلسطيني
- شبكة الزرقاوي
- حزب العمال الكردستاني (PKK)
- منظمة حزب الله الأمن الخارجي
- حماس كتائب عز الدين القسام
- لاشكار الطيبة
- القاعدة أو الجيش الإسلامي
- الجماعة الإسلامية
- مجموعة أبو سيف
- جمعية الأنصار (حركة المجاهدين HUM سابقاً)
- المجموعة الإسلامية المسلحة
- المجموعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)

### ٢.٢.٢ ما هي الإنتهاكات ذات العلاقة "بالمنظمات الإرهابية" وما هي العقوبات؟

كما هو الحال بالنسبة للإنتهاكات المتعلقة "بقانون الإرهاب"، فإن هناك عقوبات مختلفة تعتمد على ما إذا كنت على علم بأن المنظمة التي أنت على صلة بها هي منظمة إرهابية، أو إذا كنت غير مبال. أي أنك كنت على علم بوجود خطر حقيقي وذلك بكون المنظمة هي منظمة إرهابية بذلك يكون من غير المبرر أن تأخذ هذه المجازفة، الإنتهاكات بهذا الخصوص هي كما يلي

3 للإطلاع على آخر المستجدات، أنظر قانون الجرائم الجنائية لسنة ٢٠٠٣ أو عبر موقع الإنترنت التالي: <http://www.nationalsecurity.gov.au> تم إتبع الروابط التي توصلك إلى "المنظمات الإرهابية"

### الجدول الثالث: إنتهاكات ذات علاقة بالمنظمات الإرهابية الإنتهاكات<sup>١</sup>

العقوبة القصوى		توجيه نشاطات منظمة إرهابية
غير مبال	على علم بها	
١٥ سنة	٢٥ سنة	توجيه نشاطات منظمة إرهابية
١٥ سنة	٢٥ سنة	القيام بتجنيد أعضاء لمنظمة إرهابية، وهذا يشمل إقناع أو تحريض أو تشجيع أشخاص آخرين على الإنضمام للمنظمة أو الإشتراك فيها
٢٥ سنة	٢٥ سنة	توفير تدريب لمنظمة إرهابية أو تلقّي تدريباً من منظمة إرهابية *
١٥ سنة	٢٥ سنة	الحصول على أموال من منظمة إرهابية أو رصد أموال لها أو جمع أموال لها بشكل مباشر أو غير مباشر *
١٥ سنة	٢٥ سنة	توفير دعم أو موارد لمنظمة إرهابية لمساعدتهم على عمل إرهابي
-	١٠ سنوات	عضوية مباشرة أو غير مباشرة في منظمة إرهابية *
-	٣ سنوات	على صلة بمدير أو مروج أو عضو منظمة إرهابية محظورة حيث توفر هذه الصلة دعماً تنوي من خلاله مساعدة المنظمة على التوسع أو الوجود *

\*: تلك الإنتهاكات مفصلة أكثر في الأسفل

الحصول على أموال من منظمة إرهابية أو رصد أموال لها أو جمع أموال لها بشكل مباشر أو غير مباشر

إنّ إستلامك أموالاً من منظمة إرهابية أو رصد أموال لها أو جمع أموال لها بشكل مباشر أو غير مباشر، يعدّ إنتهاكاً للقانون إذا كنت على علم أو كنت غير مبال ما إذا كانت المنظمة إرهابية أم لا.

### سيناريو: إرسال أموال

تبرعت السيدة آن بنقود لجمعية خيرية محلّية لمساعدة المُشرّدين في باكستان. كما اعتادت أن تفعل لعدة سنوات. ليس لأن سبب يحملها على الإعتقاد بأن جمعيتها الخيرية لها أية صلة بأيّ من المنظمات التسعة عشر المدرجة من قبل النائب العام كمنظمات إرهابية، إلاّ أنّه إذا ما كان لديها أسباب حملها على الإعتقاد بأن المنظمة تقوم بالإعداد "لعمل إرهابي" أو التخطيط له أو المساعدة عليه أو تَبَيّن فعله، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عندها قد تكون أن ارتكبت إنتهاكاً للقانون إذا ثبت بعد ذلك بواسطة المحكمة أنّ تلك المنظمة هي منظمة إرهابية.

إنّ أن حريصة على حماية نفسها، لأنها تعلم أنّ القوانين واسعة جداً، لذلك لجأت إلى فعل الأمور التالية.

حققت أن من جمعيتها الخيرية من أن النقود سوف تُوجَّه إلى مشروع للمُشردِّين وبأن النقود لن تستخدم للإرهاب، كما تأكدت بأن المؤسسة الخيرية ليست محظورة في أستراليا، وهي مفتتحة بأنه ليس هناك خطر حقيقي بأن تلك الأموال ستستعمل لأهداف عمل إرهابي.

إذا كانت الأموال المتبرع بها لصالح مشروع مساعدة المشردين قد أعطيت فيما بعد من قبل المؤسسة الخيرية إلى منظمة أخرى واستعملت في عمل إرهابي هل تكون أن مسؤولة قانونياً؟

لتوجيه تهمة لأن، يجب على النائب العام أن يثبت دون أدنى شك بأنها كانت غير مبالية بما يتعلَّق بملابسات الموضوع. وهذا يعني أنه يجب أن يكون هناك دليل على أن كانت على علم بخاطر حقيقي وهو بأن الأموال قد تستعمل من قبل المؤسسة الخيرية لتمويل عمل إرهابي. لتكون أن مسؤولة قانونياً، يجب أن يكون من غير المبرر لها. وهي محيطة بكل الملابسات وعلى علم بوجود خطر حقيقي. أن تجازف بهذه الطريقة.

في الحالة الموضحة أعلاه، من غير المتوقع أن جد المحكمة بأن أن قد ارتكبت إنتهاكاً.

إستثناءات خاصة بإنتهاك إستلام الأموال

إن إستلام أموالاً من منظمة إرهابية يعد إنتهاكاً للقانون. إلا إذا كانت الأموال قد إستلمت من منظمة إرهابية فقط بغرض:

- توفير تمثيل قانوني لإجراءات تتعلق بإتهامات بالإرهاب.
- أو توفير مساعدة للتأكد من أن المنظمة تلتزم بقوانين الكمنولث أو الولاية.

العضوية في منظمة إرهابية

كونك عضواً في منظمة إرهابية يُعد إنتهاكاً للقانون، حتى ولو كان ذلك بصفة غير رسمية، كما أنه يتم إعتبارك عضواً إذا ما اتخذت خطوات لكي تصبح عضواً في المنظمة، إذا إكتشفت أن منظمة ما تنتمي إليها هي منظمة إرهابية، يجب عليك إتخاذ جميع الخطوات المعقولة لإلغاء عضويتك في أسرع وقت ممكن.

التدريب مع منظمة إرهابية

إن توفيرك تدريباً لمنظمة إرهابية، أو تلقيك تدريباً منها يُعد إنتهاكاً للقانون، وهذا الإنتهاك قد يكون وقع بالفعل حتى إذا كان التدريب لغرض بريء تماماً، علاوة على ذلك، إذا درست مع منظمة محظورة إرهابية، عندها يتوجب عليك إظهار الدليل الذي يدل أنك لم تكن غير مبال بالنسبة لتحقيقك من طبيعة هذه المنظمة، فإذا لم تستطع تقديم مثل هذا الدليل فقد تُعتبر مذنباً بإرتكابك هذا الإنتهاك حتى إذا لم يستطع الإذعاء إثبات أنك كنت على علم أو غير مبال بما يتعلَّق بطبيعة المنظمة.

كونك على صلة مع عضو في منظمة محظورة أو مع مُرَّوج لها أو مدير لها

إن وجود صلة مع عضو لمنظمة إرهابية محظورة (أي المبالية معه أو الإتصال به) أو مع مُرَّوج لها أو مدير لها في مناسبتين أو أكثر يُعد إنتهاكاً إذا ما كنت تعرف أن هذا الشخص متورط مع منظمة إرهابية وإذا كنت من خلال صلتهك بهذا الشخص توفر الدعم اللازم بنية مساعدة المنظمة على الإستمرار أو الإنتشار.

وينطبق هذا الإنتهاك فقط على المنظمات الإرهابية المدرجة أسماؤها ضمن لائحة المنظمات المحظورة (أنظر بند 2-1-1). إلا أنك مع ذلك قد تُعتبر خارقاً للقانون، حتى إن لم تكن على علم بأن المنظمة كانت مدرجة في قائمة المنظمات المحظورة، ما دمت تعلم بأن المنظمة كانت متورطة بالإعداد لعمل إرهابي أو التخطيط له أو المساعدة عليه أو تبني القيام به.

### سيناريو 1 - إنتهاكات تنطبق فقط على المنظمات المحظورة

كان أحمد على علم بأن سيمون عضو في منظمة (XYZ)، كان أحمد يظن أن منظمة (XYZ) هي منظمة خيرية صالحة جمع نقوداً للأيتام، وأنها ليست على علاقة بأي نشاطات عنف، زار أحمد سيمون في بيته وأخبره أن كونه عضواً في منظمة (XYZ) أمرٌ حسن، وأنهم يجب أن يواصلوا عملهم، بعد أسبوع كتب أحمد رسالةً إلكترونيةً (email) لسيمون ليرى كيف تسير الأحوال مع منظمة (XYZ)، وكتب في نهاية الرسالة "إستمرُوا في العمل الجيد!". ولم يكن أحمد على علم بأن (XYZ) كانت منظمة إرهابية محظورة.

وفق القانون، لم يرتكب أحمد الإنتهاك المعروف بوجود صلة لأنه لم يكن على علم بأن XYZ كانت منظمة إرهابية محظورة أو أنها كانت متورطة بالإعداد لعمل إرهابي أو التخطيط له أو المساعدة عليه أو تبني القيام به.

### سيناريو 2 المصادقة بنية مساعدة المنظمة على الإنتشار أو الإستمرار في الوجود

حتى لو كان أحمد على علم بأن XYZ كانت منظمة إرهابية محظورة، ما زال على النائب العام أن يثبت أن أحمد كان، بطريقة ما، يساعد المنظمة على الإنتشار أو الإستمرار في الوجود، وقد تم الإقتراح بأن "المراحل الأولى لتجنيد شخص ما لصالح منظمة إرهابية" أو "مدّ منظمة إرهابية بالدعم العام لإعطائها المصادقية" قد يدرج تحت باب الإنتهاك<sup>5</sup>، فمن الممكن أن يعتبر email أحمد دعماً علنياً لـ XYZ ومع ذلك فإن هناك إستثناءات لهذا النوع من الإنتهاك، مثلاً، يُعتبر مقبولاً

5 مديرية النائب العام سنة 2006 (Submission to the Security Legislation Review) الصفحة 3

4 القانون الجنائي The Criminal Code الأقسام من 102.2 إلى 102.8

تقديم ممتلكات من أي نوع فليست مخالفة للقانون.

### ٤.٣.٢ الإشتراك في نشاطات مُعادية في الخارج<sup>10</sup>

المواطنون والمقيمون الأستراليون ممنوعون من التورط في أو الإعداد للإشتراك في أنشطة معادية في الخارج، بما في ذلك تجنيد أشخاص آخرين. كما يُعتبر الإشتراك في أعمال معادية في الخارج للإطاحة بحكومة تلك الدولة أو التسبب في موت أو جرح رئيس الدولة أو تدمير أو إتلاف أيّة ممتلكات لحكومة تلك الدولة بطريقة غير قانونية. كل هذه الأمور تعتبر مخالفة للقانون. ويترتب على هذه المخالفة عقوبة قصوى تصل إلى السجن عشرين سنة.

### ٥.٣.٢ الإنتهاكات المتعلّقة بالتحريض على الفتن

إنّ العقوبة القصوى لهذا النوع من الإنتهاكات هي السجن لمدة سبع سنوات. قد ترتكب الإنتهاك المتعلّق بالتحريض على الفتن إذا:<sup>11</sup>

- حفزت شخص آخر ليُطيح بالدستور الأسترالي أو أيّ من الحكومات الأسترالية أو السلطة الشرعية للحكومة الفدرالية بالقوة أو بالعنف:
- أو حفزت شخص آخر ليتدخل بالقوة أو بالعنف في الإنتخابات البرلمانية الفيدرالية:
- أو حفزت جماعة عنصرية أو دينية أو قومية أو سياسية لإستعمال القوة أو العنف ضد جماعة أخرى حيث تقضي ظروف هذا الدفع لتهديد أمن أو نظام وسلامة حكومة الكمنولث.
- أو حفزت شخص آخر للتورط في تصرف يكون الهدف منه مساعدة منظمة أو دولة في حالة حرب مع الكومنويلث أو متورطة في عداوات مسلحة ضد قوات الدفاع الأسترالية. يتغاضى عن هذا الأمر إذا كانت تلك المساعدة بغرض تقديم المعونة الإنسانية.

ويدافع القانون عنك إذا إستطعت أن تبرهن أنك تصرفت بحسن نية عندما:

- أشرت إلى أخطاء أو عيوب الحكومة وأفعالها أو قوانينها أو قوانين دولة أخرى:
- أو حفزت شخص ما للمحاولة بطريقة شرعية أن يحدث تغييراً لقانون ما أو سياسة أو عرف:
- أو أشرت إلى أيّة أفكار ينتج عنها منشاعر حقد أو عداوات بين جماعات مختلفة وذلك بغية التسبب بإزالة تلك الأفكار:
- أو فعلت أي شيء له علاقة بنزاع صناعي أو قضايا صناعية:
- أو نشرت تقريراً أو تعليماً حول قضية تُهجم الرأي العام.

لأحد أعضاء العائلة المقربين أن يكون على صلة بشخص على إتصال مع منظمة إرهابية فيما يتعلّق محضاً بأمر منزلي أو عائلي. كما أن هناك استثناءً إذا ما كانت العلاقة قائمة في طور القيام بالطقوس الدينية في مكان عام للعبادة، أو إذا كانت العلاقة بهدف توفير مساعدة إنسانية أو نصيحة قانونية أو تمثيل قانوني يتعلّق بأمر إرهابية أو أمنية أو إجرامية.

### ٣.٢ إنتهاكات أخرى تتعلّق بالإرهاب

#### ١.٣.٢ تمويل الإرهاب أو الإرهابيين<sup>6</sup>

إنّ تقديم الأموال أو جمعها أو رصدها لشخص آخر. حيث يكون هناك خطر حقيقي بأن هذه الأموال سوف تستعمل لتسهيل عمل إرهابي أو التورط فيه. هو ضد القانون. العقوبة القصوى لهذا العمل هي السجن مدى الحياة. ويمكن أن تُدان حتى لو لم يحدث العمل الإرهابي.

#### ٢.٣.٢ زرع قنبلة أو متفجرات أو أي جهاز آخر قاتل<sup>7</sup>

إنّ زرع أو تضجير قنبلة في مكان عام بقصد إحداث وفيات أو جروح خطيرة أو تلف جسيم بالممتلكات هو عمل ضد القانون. العقوبة القصوى لهذا العمل هي السجن مدى الحياة.

#### ٣.٣.٢ تجميد أصول ذات علاقة بنشاط إرهابي<sup>8</sup>

التعامل بأموال أو أصول شخص أو منظمة تكون أسماؤهم مدرجة في قائمة ميثاق الأمم المتحدة قانون سنة ١٩٤٥<sup>9</sup> (Cth) هو عمل مُخالف للقانون. هذه القائمة تختلف عن قائمة المنظمات الإرهابية المحظورة المذكورة أعلاه (أنظر بند ٢-٢-١ بالأعلى). وتتضمن هذه القائمة أكثر من ٥٠٠ شخص ومنظمة.

يقوم وزير الخارجية بإدراج شخص أو منظمة في هذه القائمة إذا كان الوزير على إقتناع بأن هذا الشخص أو هذه المنظمة يرتكبان أعمالاً إرهابية. ليس هناك تعريف "للعمل الإرهابي" في هذا البند من القانون.

يسمح القانون للوزير بتجميد أصول الأشخاص أو الهيئات المدرجة في القائمة. كما يمنع القانون استخدام أيّ من الأصول المملوكة للمنظمة (بما فيها الأموال أو الشيكات أو الأسهم. الخ) أو إمداد المنظمة بأيّ من الأصول. فعلى سبيل المثال، يُمنع التبرع للمنظمة. أو جمع المال نيابة عنها ثم تزويدها بذلك المال بعد ذلك. كما يُعتبر منَح أيّ من الأصول لشخص أو لمنظمة على هذه القائمة أمراً مُخالفًا للقانون. العقوبة القصوى المترتبة على ذلك هي السجن لمدة خمس سنوات. أما المُساعدة التي لا تتخذ شكل

6 القانون الجنائي The Criminal Code قسم 103

7 القانون الجنائي The Criminal Code قسم 72.3.

8 ميثاق الأمم المتحدة (الإرهاب والتعامل مع الأصول) قانون سنة 2002.

9 يُمكنك العثور على القائمة المُوحدة على موقع الشبكة الإلكترونية لدائرة الخارجية والتجارة على الرابط التالي:

[http://www.dfat.gov.au/icat/freezing\\_terrorist\\_assets.html](http://www.dfat.gov.au/icat/freezing_terrorist_assets.html)

10 الجرائم. قانون سنة 1978 (Crimes (Foreign Incursions and Recruitment) Act 1978).

11 القانون الجنائي (The Criminal Code) قسم 80.2 لمعلومات أكثر تفصيلاً أنظر لشرائح محاضرة Dr Ben Saul's الموجودة على الموقع: <http://amcran.org>.



## المنظمات التي لها صلاحيات وفق قانون مكافحة الإرهاب

هناك منطمتان رئيسيتان لهما الصلاحيات طبقاً لقانون مكافحة الإرهاب.

المنظمة الأسترالية للإستخبارات الأمنية (ASIO) وهي وكالة جمع إستخبارات أو معلومات تتعلق بالأمن. تقوم وكالة (ASIO) بجمع إستخبارات عن طريق النظر في الجرائد والراديو والتليفزيون. وأيضاً باستجواب الأشخاص. وإستخدام جواسيس ومُخبرين. واعتراض وسائل الإتصال مثل البريد والهاتف ورسائل البريد الإلكتروني (emails). والمنظمة (ASIO) السلطة باستجوابك أو إجتهارك بغرض إستجوابك ولكنها ليست مسؤولة عن أخذ إجراءات لتنفيذ القانون. أي إعتقال الأشخاص أو توجيه التهم إليهم. كما أن ضباط (ASIO) لا يحملون الأسلحة.

أما منظمة الشرطة الأسترالية الفدرالية (AFP) فتقوم بالتحقيق في الجرائم الفدرالية. بما في ذلك المخالفات المتعلقة بالإرهاب. وهي تقوم بتنفيذ قانون الجرائم الفدرالي. ضباط (AFP) لديهم سلطات الشرطة العامة بالنسبة للتفتيش والإعتقال والإحتجاز. كما أنّ لكل من (AFP) وشرطة الولاية المعنوية السلطة لإعتقالك إذا كان هناك شك في ارتكابك لمخالفة تتعلق بالإرهاب. وإنّ حديثنا في هذا الكتيب يقتصر على سلطات (AFP) فيما يتعلق بالمخالفات تحت قانون الكمبيوتر. وفي بعض الحالات يختص الحديث بالمخالفات المتعلقة بالإرهاب.

### ١.٣ كيف تعمل منظمتا (ASIO) و (AFP)؟

من الهام جداً أن نفهم الفرق بين منظمتي (ASIO) و (AFP). فعلى سبيل المثال. يمكن لضباط (ASIO) أن يقوموا بتفتيشك أو إستجوابك أو إجتهارك فقط إذا كان لديهم إذن بذلك. ولا بد أن تحصل (ASIO) على موافقة النائب العام قبل الحصول على إذن من القاضي الفدرالي. كما يجب أن تتوفر لديهم قناعة معقولة بأنّ ذلك سوف يساعدهم بصورة ملموسة في جمع إستخبارات متعلقة بأمر أمني.

يحتاج ضباط (AFP) أو ضباط شرطة الولاية إلى الحصول على إذن حتى يتسنى لهم عمل أشياء معينة. إلا أنهم يستطيعون إجتهارك فوراً بدون إذن إذا كان لديهم شك منطقي أنّ لديك شيئاً قد يتسبب في وفاة شخص ما أو إحداث ضرر بالغ له. أو إحداث تلف جسيم يمكن أو شيء ما. ومع ذلك يجب ألا تتكلم مع الشرطة مطلقاً ما لم يكن مُحاميك حاضراً. فيما عدا الحديث معهم لتأكيد إسمك وعنوانك. وهذا لأنّ أيّ شيء تقوله لهم يُمكن أن يُستخدم كدليل ضدك. وهذا ينطبق سواء كان إستجوابك بواسطة (AFP) يتم بصورة رسمية أو كنت تتحدث معهم بشكل غير رسمي أو شخصي. وحتى لو كنت قد أعطيت معلومات ل (ASIO). يجب أن لا تتحدث إلى (AFP) من دون محاميك.

## التفتيش

تعمل المنطمتان سوياً في بعض الأوقات. فعلى سبيل المثال. قد تقوم (AFP) بإجتهارك. وذلك ليتم إستجوابك بواسطة (ASIO). أو قد تطلب (ASIO) من (AFP) مساعدتهم في دخول عقار ما. وذلك لتقليل المخاطر التي قد يتعرض لها ضباط (ASIO) أثناء قيامهم بعملية التفتيش.

للمزيد من التفاصيل عن سلطات (ASIO) المتعلقة بإجتهارك وإستجواب الأشخاص. أنظر البند ٤ بالأسفل الذي يناقش سلطات التفتيش لكل من (ASIO) و (AFP). أما سلطاتهم المتعلقة بالإجتهارك والإستجواب فقد تم مناقشتها بصورة منفصلة في البنود ١.٥ و ٣.٥ بالأسفل.

### ١.٤ هل تستطيع (ASIO) أو (AFP) تفتيش منزلي؟

تستطيع (ASIO) تفتيش منزلك فقط إذا كان لديهم إذن بذلك ويمكنهم فقط فعل ما هو معلن عنه في إذن التفتيش<sup>12</sup>. إذا كان الإذن يُحدّد دخولهم العقار الخاص بك في وقت مُعيّن فقط. فليست مُضطراً للسماح لهم بالدخول في أي وقت آخر. إحرص على رؤية إذن التفتيش لتتحقق بصورة دقيقة من الأشياء التي يسمح الإذن بها لضباط (ASIO) بتفتيشها. يجب عليك أيضاً أن تطلب نسخة عن الإذن.

قد يخوّل إذن التفتيش لضباط (ASIO) التفتيش عن أي سجلّ أو أي "شيء" يعتبرونه ذا صلة بأمر أمني. يُمكن أن يكون هذا "الشيء" حاسوباً ألياً (كمبيوتر) أو قوائم أسماء أو هاتف متنقل (موبايل) وما إلى ذلك. قد يقومون بالتفتيش في أية معدّات إلكترونية أو خزانة أو صندوق أو درج أو طرد أو مطروف أو حاوية أخرى. قد يقومون بتفتيش وفحص ونسخ ونقل أي سجلّ أو أي شيء.

أما<sup>13</sup> (AFP). فبالرغم من إختلافهم عن (ASIO). هم أيضاً قد يحصلون على إذن لتفتيش مكان ما أو مركبة ما إذا كان لديهم أساس معقول للشك في أنّ دليلاً على جريمة فدرالية قد يوجد في تلك اللحظة. أو في وقت لاحق خلال الأيام الثلاثة التالية.

إنّ الإذن بتفتيش العقار وملحقاته يسمح للشرطة أن يدخلوا العقار أو السيارة للتفتيش فيهما. وذلك للبحث عن بصمات أصابع وعيّنات أخرى. وتسجيلها والتقاط صور فوتوغرافية وكذلك تسجيل التفتيش على شريط فيديو.

### ٢.٤ هل يُمكنهم التفتيش بدون إذن؟

لا يُسمح لوكالة (ASIO) أن تقوم بالتفتيش بدون إذن.

إلا أنّ (AFP) قد تقوم بتوقيف وإجتهارك وتفتيش سيارة بدون إذن إذا كان لديهم شك منطقي أنّ بعض الأدلّة التي يجب أن تُصادر بصفة طارئة موجودة في هذه السيارة. وأنّ هناك إحتمال أنّ تُخبأ أو

تضيع أو يتمّ تدميرها إذا لم تتم حيازتها، إذا وُجد دليل آخر أثناء التفتيش، فقد يأخذونه أيضاً، خلال التفتيش، قد تفحص الشرطة أية حاوية مثل صناديق أو حقائب، سواء كانت هذه الحاويات موجودة داخل المركبة أو عليها.

ومع ذلك، عندما يقوم ضابط الشرطة بتفتيش سيارة بدون إذن، فإنه يجب عليه:

- القيام بالتفتيش في مكان عام؛
- عدم إحتجاز السيارة بعد الإنتهاء من التفتيش، ما لم يكن هناك شكّ في أنّ السيارة مسروقة؛
- عدم إتلاف أية حاوية عند فتحها، ما لم ترفض أنت المساعدة في فتحها.

أية أغراض أخذت أثناء تفتيش جرى بدون إذن يتعيّن إعادتها إليك، إلا إذا كانت هناك حاجة في أن تُستخدم هذه الأغراض كدليل، أو أن يصدر أمر من قاض بالإحتفاظ بها.

### ٣.٤ إذا لم يكن صاحب المنزل متواجداً فيه، هل لازلت مضطراً لأن أدخلهم؟

إذا كنت تشغل المكان أو السيارة الجاري تفتيشهما، أو إذا كنت تمثّل الشخص الذي يشغلها، فلك الحق في رؤية نسخة من إذن التفتيش، إذا كان لدى الضابط إنذاراً بالتفتيش في هذه الأماكن فيمكنه الدخول، سواء كنت أنت المالك أو لم تكن.

### ٤.٤ هل يمكنهم أخذ أشياء، بما فيها جواز سفري؟

يمكن لوكالة (ASIO) أخذ أيّ سجل أو أيّ شيء يتعلق بأمر أمني ما يجدونه أثناء تفتيشهم، ويمكنهم الإحتفاظ به لمدة معقولة، وذلك وفق إذن ساري المفعول، يمكن لهم أخذ جواز سفرهم خلال التفتيش فقط إذا كان ذلك متعلقاً بأمر أمني بشكل من الأشكال، وذلك بغرض أخذ معلومات منه أو فحصه أو نسّخه، ولكن ليس بغرض منعك من مغادرة البلاد.

قد يأخذ ضباط الـ (AFP) معهم أيّ شيء يعتقدون أنّه قد يمثّل دليلاً على أيّة مخالفة قانونية، ويعتقدون بدرجة معقولة أنّه قد يخبأ أو يضيع أو يتمّ تدميره أو يتم استخدامه لإرتكاب مخالفة قانونية في المستقبل، كما قد يأخذون أيّ شيء يعتقدون بدرجة معقولة أنه خطر أو أنه قد يساعدك على الهرب.

يجب أن يعطيك ضباط الـ (AFP) إيصالاً بأيّ غرض يأخذونه، كما يجب عليهم إخبارك بالمكان الذي سيأخذون الغرض إليه، ويجب أن يسمحوا لك بالحضور وقت فحص الغرض في ذلك المكان، يجب إعادة الغرض خلال ثلاثة أيام ما لم يُصدر أحد القضاة أو شخص آخر ذو سلطة إنذاراً بزيادة المدة، يجب أن يتم إخبارك إذا ما تمّ تقديم طلب بزيادة المدة، كما أن لك الحق في أن تقدم الأسباب التي جعلتك تعتقد أنه يجب عليهم إعادة الغرض فوراً، إذا قامت الشرطة أثناء التفتيش بحيازة أيّ غرض يمكن نسّخه بسهولة، مثل وثيقة أو فيلم أو ملف من كمبيوتر (file) أو قرص كمبيوتر (CD)، بإمكانك أن تطلب نسخة من ذلك الغرض، ويجب على الشرطة أن تعطيك نسخة في أقرب وقت ممكن من

12 للبحث عن معلومات تتعلق بسلطات (ASIO) انظر Australian Security Intelligence Organisation Act 1979  
قسم 25.

13 للبحث عن معلومات تتعلق بسلطات (AFP) انظر Crimes Act 1914, Part IAA قسم 2

الناحية العملية.

### ٥.٤ هل يمكنهم التفتيش في ملفات الكمبيوتر الخاص بي؟

إذا كان لدى (ASIO) إذن فقد يكون لهم حق استخدام الكمبيوتر الخاص بك أو آية معدات إلكترونية أخرى بغرض الحصول على بيانات يعتقدون أنها تتعلق بالأمن، هذا النوع من الإذن صالح لمدة ستة أشهر فقط، قد يقومون بتفتيش وفحص أية بيانات، بما في ذلك طبعها وإزالتها ونسخها، وقد يضيفوا أو يحذفوا أو يغيروا أية بيانات من أجل تحقيق ذلك الغرض.

### ٦.٤ هل أنا مضطّر للتعاون معهم؟

عند التعامل مع كلّ من (ASIO) و (AFP) يجب أن تظل هادئاً، أنت غير مضطّر للتعاون إذا لم يكن لدى (ASIO) إذن تفتيش، ولكن إذا كان لدى (ASIO) إذن تفتيش فإن رفضك للتعاون يصبح مخالفاً للقانون، إنّ الإذن الذي لدى كلّ من (ASIO) والشرطة يُعطيها سلطة استخدام القوة الضرورية والمعقولة للقيام بالأشياء التي يحددها الإذن.

إنّ إبداء ضابط شرطة أو التهديد بإيداعه يعتبر جريمة، قد يتم سجنك لمدة تصل إلى ثلاثة عشرة سنة إذا أذيت ضابط شرطة، ولمدة تصل إلى تسع سنوات إذا هدّدت بإيداعه، كما أنّ إعاقة عمل ضابط شرطة يقوم بواجبه أو إخافته أو مقاومته يعتبر جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى سنتين .

### ٧.٤ هل يمكنني مراقبتهم وهم يفتشون في أغراضي؟

نعم، على وجه العموم أوامر التفتيش لا تسمح لهم بإحتجازك بأية طريقة، ما لم يكن ذلك مذكوراً على وجه التحديد في إذن التفتيش، أنت حرّ في أن تتحرك وأن تتواجد معهم، ولا يمكنهم منعك من التواجد في نفس الحجرة التي يفتشونها طالما أنك لا تحاول تعطيل التفتيش، كما أنك حرّ في المغادرة إذا رغبت بذلك.

لك الحق في أن ترافق عملية التفتيش، ما لم تكن تحت الإحتجاز (مقبوض عليك)، وما لم تُحاول التداخل في التفتيش، مع ملاحظة أنّ الشرطة قد تقوم بالتفتيش في أكثر من مكان واحد في المبنى الخاص بك في نفس الوقت.

### ٨.٤ هل يمكنهم تفتيشي؟

عندما يتحدث القانون عن تفتيش شخص ما، فإن هناك ثلاثة أنواع مختلفة من التفتيش:

- تفتيش بسيط: يقوم الضابط بإمرار يديه بسرعة على الملابس الخارجية للشخص، قد يُطلب منك خلع أية ملابس أو تسليم أيّ غرض خمله للفحص، ومع ذلك، فإن خلع الملابس أو تسليم الأغراض أمرٌ إختياري ولست مضطراً لأن تلتزم بهذا الطلب خلال التفتيش البسيط.
- تفتيش عادي: قد يُطلب منك خلع أغراض مثل السترة أو المعطف أو الجاكيت أو القفازات أو الخذاء أو القبعة وذلك لفحصها، وهذا يتضمّن الجيوب والحقائب وأشياء أخرى بحوزتك، يجب أن تتعاون عندما يُطلب منك خلع هذه الأغراض.
- تفتيش عن طريق التعري: قد يُطلب منك خلع جميع ملابسك ليتمكن الضابط من تحديد

## الإعتقال والإحتجاز والإستجواب



ما إذا كان معك شيء خطير أو شيء يُمكنك استخدامه للهروب، قد يقوم الضابط بفحص ملابسك وجسدك الخارجي، ولكن ليس جُاوبك جسدياً، إن تفتيشاً عن طريق خلع الملابس لا بُدَّ أن يتمَّ بشكل متوازٍ (أي ليس على الملأ) وبواسطة ضابط من نفس الجنس. لا يُسمح للأشخاص من الجنس الآخر بحضور التفتيش الذي يتم عن طريق التعري، باستثناء الطبيب أو أحد أفراد العائلة، لا يجب على الضابط طلب خلع أية ملابس من غير ضرورة، ولا يجب عليه النظر إليك لمدة أطول مما هو ضروري.

ليس لـ (ASIO) أو (AFP) سلطة القيام بتفتيشك تفتيشاً يقتضي تعريتك من ملابسك إذا كان الإذن الذي لديهم هو لتفتيش عقارك، ولا يجب عليك في هذه الحالة إبداء الموافقة على تفتيشك بواسطة التعري. يمكن لهم تفتيشك تفتيشاً يقتضي التعري فقط إذا تمَّ إحتجازك (أنظر الجزء رقم 5 للحصول على معلومات بخصوص القبض والإحتجاز والإستجواب). إلا أن الإذن التفتيش قد يخوّل لـ (ASIO) و (AFP) القيام بتفتيشك تفتيشاً بسيطاً أو عادياً إذا تواجدت في العقار الذي صدر الإذن بتفتيشه أو إذا تواجدت بالقرب منه، إذا وجدوا أي شيء خلال تفتيشهم، يكون بوسعهم تفتيش هذا الشيء أو فحصه أو عمل نسخة منه أو حتى إبعاده عنك.

### ٩.٤ هل يُمكنني منع ضابط من الجنس الآخر من لمسي؟

ينص القانون على أن التفتيش العادي والبسيط يجب أن يتمَّ بواسطة شخص من نفس الجنس إذا كان ذلك ممكناً من الناحية العملية، وهذا يعني أن التفتيش العادي والبسيط يجب أن يتمَّ بواسطة شخص من نفس الجنس ما لم يكن هناك سبب وجيه لعدم حدوث ذلك (كما في حالات الطوارئ). أما التفتيش الذي يقتضي التعري فيجب القيام به من قبل شخص من نفس الجنس فقط.

### ١٠.٤ هل يطلب من الشرطة أن يكون لديها دائماً شك منطقي للقيام بتفتيشي؟

في أغلب الحالات يكون الجواب "نعم"، ولكن إذا وقع للتو حادث إرهابي أو إذا كان النائب العام يظن أن عملاً إرهابياً على وشك أن يقع في منطقة تديرها الحكومة الفدرالية (مثل مطار أو رصيف مرفأ السفن)، عندها يستطيع إعطاء السلطة للشرطة، بما في ذلك الشرطة الفدرالية وشرطة الولاية، لتفتيش أي أحد يكون موجوداً في تلك المنطقة.<sup>14</sup> إذا كنت موجوداً في تلك المنطقة، عندها لا يتوجب على الشرطة أن يكون لديها شك منطقي لتفتيشك أو تفتيش سيارتك أو أي شيء آخر تكون قد أحضرته معك إلى المنطقة للبحث عن "أشياء لها علاقة بالإرهاب". إلا أنهم يستطيعون فقط تفتيشك تفتيشاً عادياً أو بسيطاً، فما زال يتوجب على الشرطة أن يكون لديها شك منطقي لتفتيشك بطريقة التعري

إذا وجدت الشرطة، خلال تفتيشها، أية مواد قد يكون لها علاقة بإنتهاك إرهابي أو أي إنتهاك إجرامي آخر، عندها من الممكن أن يأخذوا منك هذا الشيء، إذا حصل ذلك معك، عندها عليك أن ترى محامياً لترى كيف تسترد أغراضك.

كما ذكر أعلاه، فإن (AFP) هي قوة شرطة تقليدية لها سلطات تحقيق وإعتقال، في حين أن (ASIO) لها فقط سلطة إستجوابك وإحتجازك لجمع المعلومات منك، إذا ما توقّر لديهم إذن بذلك. تختلف سلطات ومسؤوليات (ASIO) و (AFP) بخصوص الإحتجاز والإستجواب أكثر من إختلافهما في المجالات الأخرى، وبالتالي فقد تم مناقشة سلطات ومسؤوليات كل منهما بالنسبة لهذا الموضوع على حدة في هذا الكتيب، البند ٥-١ يبحث في سلطات (ASIO) في الإحتجاز والإستجواب والبند ٥-٢ يناقش سلطات (ASIO) في إحتجاز وإستجواب الأحداث والبند ٥-٣ يناقش سلطات (AFP) الخاصة بالإعتقال والإحتجاز وأخيراً يناقش البند ٥-٤ الإذن بالإحتجاز الوقائي.

### ١.٥ سلطات (ASIO) في الإحتجاز والإستجواب<sup>15</sup>

إن الإحتجاز والإستجواب عن طريق (ASIO) يختلف عن الإحتجاز أو الإعتقال بواسطة (AFP). ليس لـ (ASIO) سلطة إعتقالك، ولكن يُمكنهم إستجوابك إذا اعتقدوا أن ذلك سوف يساعدهم في جمع معلومات تتعلق بإنتهاكات خاصة بالإرهاب، من غير الضروري أن تكون مشتبهاً بقيامك بأي عمل خاطيء، ولكن من الممكن أيضاً أن تحتجزك (AFP) بغية إستجوابك من قبل (ASIO) إذا ما إقتنع النائب العام أنه إذا لم يتم إحتجازك فسوف تنبّه شخصاً متورطاً بإنتهاك إرهابي له علاقة بمادة الإستجواب أو أنك لن تحضر للإستجواب أو أنك قد تلتف شيئاً طلب منك تقديمه.

كما هو الحال بالنسبة للتفتيش، فإن (ASIO) تحتاج إلى إذن لإحتجازك أو لإستجوابك، قد يكون الإذن إذنًا، بالإستجواب والذي يستدعي منك تقديم نفسك للإستجواب في وقت ومكان مُحددتين، أو قد يكون الإذن إذنًا بالإستجواب والإحتجاز ما يسمح لـ (ASIO) بتكليف (AFP) بإحتجازك فوراً للإستجواب.

كما قد يحدّد الإذن أموراً أخرى، مثلاً أن لا يُسمح لك بمغادرة أستراليا طوال مدة الإذن، وتكون مُطالباً أيضاً بأن تُسلّم جواز سفرك.

### ١.١.٥ ماذا يحدث إذا طلبوا إجراء "مُحادثة ودية"

إذا لم يكن هناك إذن بإحتجازك أو إستجوابك، فلست مُضطراً للذهاب إلى أي مكان مع ضباط (ASIO) ولا الإجابة على أي من أسئلتهم، لا يجب عليك التحدث معهم إلا إذا أردت أنت ذلك.

من الأفضل إستشارة محاميك إذا لم تكن متأكداً ما إذا كانت المعلومات التي لديك من شأنها أن تضرّ بك أو بأي شخص آخر.

15 يُمكن الحصول على تفاصيل بالنسبة لسلطات (ASIO) فيما يتعلق بإنتهاكات الإرهاب من (ASIO Act 1979 (Cth) s34). هذه اللائحة يُمكن الحصول عليها من موقع: [http://www.austlii.edu.au/au/legis/cth/consol\\_act/asioa1979472](http://www.austlii.edu.au/au/legis/cth/consol_act/asioa1979472)

14 قانون الجرائم سنة 1914 (Cth) Pt IAA Div 3A (سلطات التوقيف وإستجواب وتفتيش الأشخاص بما يتعلق بالأعمال الإرهابية)

أنه يتعين عليها التحقق من أنك تفهم الشرخ.

### ٤.١.٥ هل لي الحق في طلب مترجم شفهي؟

يُمكنك أن تطلب مترجماً إذا إحتجت لذلك، على السلطة المختصة ترتيب ذلك، إلا إذا كانت السلطة تعتقد فعلاً أنك قادر على التفاهم باللغة الإنجليزية بطلاقة مقبولة.

إذا سُمح لك بوجود مترجم، فلا تقل شيئاً حتى يصل المترجم، حيث أن الإستجواب لا يمكن أن يبدأ إلا حينما يكون مترجمك حاضراً.

### ٥.١.٥ هل لي الحق في أن يكون المحامي الخاص بي حاضراً عند إستجوابي؟

سُحِّد الإذن بأنك لديك الحق في الاتصال بمحام تختاره أنت، إلا أنه من الممكن أن يتم رفض هذا الحق إذا ما رأت السلطة المختصة أن الاتصال بمحام معين قد يُنبئه شخصاً آخر إلى أن إنتهاكاً ما يتعلق بالإرهاب يتم التحقيق فيه، أو أن وثيقة ما مطلوب منك تقديمها قد يتم تدميرها أو إتلافها أو تغييرها، إذا سُمح لك بحضور محام فيجب أن تُقدّم له نسخة من الإذن.

إذا سُمح بحضور محام معك أثناء إستجوابك، فإنه من الممكن أن يقوم بطلب توضيحات للأسئلة الغامضة، ولكن فيما عدا هذا لا يُسمح للمحامي أن يقاطع عملية الإستجواب، يُمكن إبعاد محاميك إذا إعتقدت السلطة المختصة أنه يعرقل الإستجواب بصورة زائدة عن الحد، إذا حدث ذلك، يُمكنك الإتصال بمحام آخر، لديك الفرصة للتحديث مع محاميك في فترة الإستراحات خلال عملية الإستجواب، يتوجب إعطاؤك فرصة معقولة ليسدي لك المحامي النصح إلا أنه من الممكن أن تكون محادثتكما مراقبة، ورغم أن أي شيء تخبر به محاميك ما يزال خصوصياً، وبذلك لا يمكنه أن يستعمل كدليل ضدك في حد ذاته أو بذاته، فإنه ما زال من الممكن أن تعتمد (ASIO) على تلك المعلومات لجمع أدلة أخرى.

### ٦.١.٥ هل لي الحق في إلزام الصمت؟ هل يُمكنهم إرغامني على الشهادة ضد نفسي؟

في العادة لا تكون مضطراً للتحديث مع (ASIO) إذا لم يكن هناك إذن، ولكن إذا كان هناك إذن خاص ب (ASIO)، فإن عدم إجابتك على أسئلتهم يعتبر مخالفة للقانون، ليس لك الحق في إلزام الصمت إذا تمّ إستجوابك وفق إذن ساري المفعول خاص ب (ASIO)، والعقوبة القصوى لعدم الإجابة على أسئلة (ASIO) عندما يكون لديهم إذن هي السجن لمدة خمس سنوات.

إنّ أيّة معلومات أو أدلة تُقدّمها إلى (ASIO) وفق إذن لا يُمكن إستخدامها ضدك في المحكمة فيما بعد، إلا أنّ الأمر يختلف في حال إعتقالك بواسطة (AFP) جراء إنتهاكك للقانون، في هذه الحالة يجب على الشرطة تحذيرك من أنّ أي شيء تقوله أو تفعله قد يُستخدم كدليل ضدك (للمقارنة أنظر الجزء رقم ٣-٥-١).

إلا أنه يجب الأخذ في الإعتبار أنّ المعلومات التي تعطيتها قد يتم إستغلالها أو إستخدامها بشكل عرضي أو ثانوي، أولاً، يمكن إستخدام هذه المعلومات لدعم حقيقتات (ASIO)، وفي هذه الحالة يُمكن أن تقود هذه المعلومات إلى إستخبارات أو معلومات أخرى يمكن إستخدامها ضدك.

تَدَّكَّر أنه إذا لم يكن هناك إذن، فإنّ أيّ شيء ذكرناه في هذا البند (بند ٥-١) لا ينطبق، وعلى وجه التحديد المادة المتعلقة بشروط السرية لا تنطبق، فقد يكون من المسموح لك أن تكشف أنك قد إستجوبت من قِبَل (ASIO) و/أو أيّة معلومات إجرائية أخرى.

### ٢.١.٥ ماذا يَحْدُث إذا تمّ إستجوابي وفق أيّ من الإذنين؟

إذا تمّ إحتجاجك بناء على إذن بذلك، فيجب أن تُؤخذ فوراً أمام "السُّلطة المُختصة" للإستجواب، "السُّلطة المُختصة" هي قاض سابق أو حالي ذو رتبة عالية، أو رئيس أو نائب رئيس دار القضاء الإداري الخاص بالإستئناف (Administrative Appeals Tribunal)، وجود هذا الشخص هام للتأكد من أنّ إستجوابك قد تمّ بالطريقة الصحيحة ووفق القانون.

تَدَّكَّر أنه إذا كان إستجوابك من قِبَل (ASIO) يتم وفق إذن، فإنّ أي إستجواب يجب أن يَحْدُث أمام السلطة المختصة، إذا كنت وحدك في غرفة مع ضابط (ASIO)، لست مضطراً للإجابة على أيّ سؤال.

قد يطلبوا منك خلال عملية الإستجواب توفير معلومات أو تقديم سجلات أو أشياء أخرى، ويُسمح لهم عمل نسخ من أية وثائق تُقدّمها، سوف يتم تسجيل إستجوابك بالفيديو، وسوف تقوم السلطة المختصة بإخبارك بأنّ الإستجواب يتمّ تسجيله وذكر وقت وتاريخ الإستجواب.

### ٣.١.٥ ما الذي يجب أن يُخبروني به عند إستجوابي؟

بمجرد أن يتمّ إحضارك أمام السُّلطة المختصة، فسوف يتم شرح الآتي لك:

- دور السُّلطة المختصة وسبب حضورها وحضور أي شخص آخر يقوم بإستجوابك؛
- كم من الوقت سيستغرق إستجوابك أو إحتجاجك؛
- ماذا يُحوّل الإذن لـ (ASIO) فعله؛
- إخبارك أنّ عدم إجابتك على أسئلة (ASIO) أو عدم توفيرك المعلومات التي يطلبونها هو أمر مخالف للقانون؛
- مدة سريان مفعول الإذن؛
- حَقك في تقديم شكوى شفوية أو مكتوبة للمفتش العام للإستخبارات والأمن (IGIS) في ما يتعلق بـ (ASIO) (للمزيد من المعلومات عن IGIS، إرجع إلى الجزء رقم ٨)؛
- حَقك في تقديم شكوى شفوية أو خطية لقاضي المظالم (Ombudsman) التابع للكمونولث في أمر يتعلّق بـ (AFP) (للمزيد من المعلومات عن قاضي المظالم التابع للكمونولث، إرجع إلى الجزء رقم ٨)؛
- حَقك في تقديم طلب للمحكمة الفدرالية لإعادة النظر في الإذن الخاص بك، أو للبحث عن حل فيما يتعلق بمعاملتهم معك وفق الإذن (يجب أن يتم تكرار ذكر ذلك الحق لك مرة كل ٢٤ ساعة)؛
- ما إذا كانت هناك أية قيود بخصوص إتصالك بأشخاص آخرين، وإذا كان الأمر كذلك، فمن يُمكنك الإتصال بهم ومتى.

إذا لم تكن متأكداً من شيء ما، فلا تتردد في أن تطلب إيضاحه من قبل السلطة المختصة، حيث

ثانياً، يمكن استخدام هذه المعلومات ضدك في المحكمة إذا كنت متهماً بإحدى المخالفات المذكورة في القانون الخاص ب (ASIO) مثل إعطاء معلومات غير صحيحة، والتي يترتب عليها عقوبة السجن لمدة 5 سنوات، في تلك الحالات المحدودة، يُمكن للمعلومات التي تُدلي بها وفق إذن الإستجواب أو إذن الإحتجاز والإستجواب أن تستخدم ضدك.

### ٧.١.٥ كم من الوقت يُمكنهم أن يستمرُّوا في إستجوابي؟

يُمكن لـ (ASIO)، وفق إذن الإستجواب، إستجوابك حتى ثمان ساعات في المرة الواحدة، وقد يطلبون ترخيصاً من السُلطة المُختصة أن يسمح لهم بالإستمرار في إستجوابك لفترتين مدة كل منهما ٨ ساعات، وهذا يعني أنَّ الفترة الزمنية القصوى التي يُمكنهم فيها إستجوابك هي ٢٤ ساعة، إذا لم تُعطِ السُلطة المختصة ترخيصاً بإستجوابك لمدة أكبر أو قد تمَّ إستجوابك لمدة ٢٤ ساعة، عندها يجب إطلاق سراحك فوراً، لا يُمكن الإستمرار بإستجوابك لأكثر من أربعة ساعات بدون إعطاءك إستراحة، وفترات الإستراحة يجب ألا تقل عن ٣٠ دقيقة، يُمكنهم الإستمرار في إستجوابك إذا وافقت أنت، ولكن من الأفضل أن تُطلب إستراحة.

إذا كان إستجوابك يتم مع مُترجم، فإن الفترة الزمنية القصوى التي يُمكنهم إستجوابك خلالها هي ٤٨ ساعة، إذا لم تسمح لهم السُلطة المختصة بتوجيه أسئلة أخرى إليك أو إذا تمَّ إستجوابك لمدة ٤٨ ساعة، عندها يجب عليهم إطلاق سراحك فوراً.

### ٨.١.٥ كم من الوقت يُمكنهم إحتجازي؟

وفق إذن الإستجواب والإحتجاز، يتم إحضارك أمام السُلطة المختصة للإجابة على الأسئلة حتى يصلوا إلى العدد الأقصى من الساعات المسموح بها وفق التشريع (أي ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة إذا كان هناك مترجم)، ولكن هذه الفترة يجب ألا تزيد في مجموعها عن سبعة أيام، ومع ذلك، إذا إعتقدت (ASIO) أنَّ لديهم دليلاً جديداً على نشاطاتك، فقد يطلبون إذنًا جديداً لإحتجازك لمدة ٧ أيام أخرى.

### ٩.١.٥ أي نوع من أنواع التفتيش الشخصي يُمكن لـ (ASIO) أن تقوم به أثناء إحتجازي؟

إنَّ الإذن الخاص بالإستجواب فقط، لا يعطي الصلاحية لأحد بتفتيشك، ولكن إذا كان الإذن للإستجواب والإحتجاز فمن الممكن إجراء تفتيش عادي (أنظر الجزء ٤-٨ من أجل الاطلاع على تعريفات "التفتيش العادي" و "التفتيش بالتعري").

كما يُمكن إجراء تفتيش بالتعري، ولكن فقط إذا كانوا يظنون أنَّ معك غرضاً قد يُشكّل خطراً أو قد يُستخدم لمُساعدتك على الهروب، أي شيء يُؤخذ منك لا بد من إعادته إليك عند إطلاق سراحك، قد يُطلبون حضور طبيب، وقد يستخدمون القوة بدرجة معقولة إذا كان ذلك ضرورياً.

إذا كان من الضروري إجراء تفتيش بالتعري، فلا بد من إجراءه بواسطة ضابط شرطة من نفس الجنس، في مكان به خصوصية (أي ليس على الملأ)، بعيداً عن أعين وحضور أي شخص من الجنس الآخر أو الأشخاص الذين لا يكون حضورهم ضرورياً، إذا أخذوا ملابسك، يجب تزويدك ببعض الملابس المناسبة.

### ١٠.١.٥ هل يُمكنهم أن يأمروني بخلع غطاء رأسي إذا كُنت امرأة مسلمة؟

إذا كان التفتيش عن طريق التعري، فإن ضابطة أنتى فقط هي التي بإمكانها أن تطلب منك خلع غطاء الرأس. القانون ليس واضحاً فيما إذا كان التفتيش العادي الذي يُسمح فيه للضابط أن يطلب خلع القبعة للفحص يشمل أيضاً غطاء رأس المرأة المسلمة، إذا كان الأمر كذلك، فإن التفتيش سوف يتم بواسطة شخص من نفس الجنس إذا كان ذلك ممكناً من الناحية العملية.

### ١١.١.٥ هل يتعين عليّ الحضور وقبول الحقيقة؟

إذا كان قد صدر بشأنك إذن بالإستجواب، فإن عدم ظهورك يُعتبر إنتهاكاً للقانون يعاقب عليه بالسجن مدة أقصاها خمس سنوات، إعطاء إجابات مُرتفة أو مُضللة أثناء الإستجواب وفقاً لأي من الإذنين يُعتبر إنتهاكاً يعاقب عليه بالسجن مدة أقصاها خمس سنوات.

### ١٢.١.٥ هل يُمكنني الإتصال بأفراد عائلتي؟

تبعاً لإذن الإستجواب والإحتجاز، من المحظور أن تتصل بأشخاص آخرين، ليس لك الحق في الإتصال بأحد أعضاء العائلة ما لم تكن حَدَثاً (صغير السن) (أنظر الجزء رقم ٦-٥ بالأسفل)، أو ما لم يكن مثل هذا الإتصال بالذات مسموح به في إذن الإحتجاز، ولكن إذا أردت تقديم شكوى يُمكنك الإتصال بالمفتش العام للإستخبارات والأمن (IGIS) أو بقاضي المظالم التابع للكمونث (للمزيد من المعلومات أنظر الجزء ٨).

### ١٣.١.٥ هل يُمكنني أن أخبر أشخاصاً آخرين بما حدث؟

يتضمن إذن الإحتجاز أو الإستجواب "تاريخ إنتهاء صلاحيته"، والذي لا يتعدى ال ٢٨ يوماً، قبل "إنتهاء صلاحية" الإذن، إذا قمت بإخبار أي شخص، بما في ذلك الإعلام، أي شيء يُكسب الإذن قد صدر أو يُكسب محتواه أو يُكسب آية حقائق تتعلّق بكيفية تنفيذ الإذن، فإن ذلك يُعدُّ إنتهاكاً للقانون عقوبته السجن لمدة أقصاها خمس سنوات.

بعد إنتهاء مدة صلاحية الإذن، يُمكنك الإفشاء بأنه قد أُصدر إذن بحقك، ولكن إفشاء "معلومات إجرائية" يظل محظوراً عليك وذلك لفترة عامين من تاريخ إنتهاء صلاحيته، ويشمل هذا الخطر الإفصاح للإعلام أو لعائلتك أو لأي شخص آخر (ما لم يكن محام أو أحد أفراد العائلة الذي كان حاضراً أثناء إستجوابك) عن آية معلومات لدى (ASIO) أو عن مصدر هذه المعلومات أو عن أية طريقة أو خطة تقوم (ASIO) بإستخدامها، كما يُمكن أن تسري هذه الإنتهاكات أيضاً على أشخاص آخر مثل أي فرد من العائلة أو أصدقاء أو محام كانوا برفقتك خلال إستجوابك أو خلال تنفيذ الإذن.

المعلومات الإجرائية تتضمن:

- آية معلومات أو مصدر معلومات بحوزة (ASIO) أو كانت بحوزتها؛
- قدرات (ASIO) الإجرائية أو طرقها أو مخططاتها.

إذا قمت بإخبار شخص ما عن إحتجازك أو إستجوابك بناء على إذن (ASIO)، فأنت بذلك تُخالف القانون، كما أنَّ ذاك الشخص الآخر يكون بدوره مُخالفاً للقانون إذا قام بإخبار أي أحد.

### ٣.٢.٥ إذا كان عمري ١٦ أو ١٧ سنة، هل يُمكنهم تفتيشي؟

نعم، يمكنهم التفتيش تفتيشاً عادياً وكذلك تفتيشاً عن طريق التعري، وهذا التفتيش الأخير يجب أن يتم أثناء تواجد والدك أو الوصي عليك في الغرفة، أو شخص يُمكنه تمثيل مصالحك، وتنطبق هنا نفس القواعد العامة المعمول بها بخصوص التفتيش عن طريق التعري (انظر الجزء ٤-٨ الخاص "بالتفتيش عن طريق التعري").

### ٤.٢.٥ إذا كان عمري ١٦ أو ١٧ سنة كم من الزمن يُمكنهم إستجوابي؟

لا يُمكنهم إستجوابك لأكثر من ساعتين في المرة الواحدة بدون إستراحة.

### ٣.٥ سُلطات (AFP) الخاصة بالإعتقال والإحتجاز<sup>17</sup>

#### ١.٣.٥ هل يُمكن للشرطة سؤالني عن إسمي في الشارع؟

إذا كان لدى الشرطة الفدرالية (AFP) إعتقاد مقبول في أنه يُمكنك المساعدة في تحقيقاتهم بخصوص جريمة ما، فيمكن لضباط الشرطة الفدرالية أن يسألوك عن إسمك وعنوانك، إذا أخبروك عن سبب سؤالهم عن إسمك وعنوانك، يتعين عليك أن تُعطيهم هذه المعلومات، ما لم يكن لديك عُذر مقبول، ويعتبر إنتهاكاً رفضك أن تعطي إسمك أو أن تعطيهم إسماً أو عنواناً خاطئين ومن الممكن أن تدفع غرامة قد تبلغ \$٥٥٠.

يجب عليك أيضاً أن تسأل الضباط عن أسمائهم ومكان عملهم، إذا كانوا يرتدون الزي الرسمي، يجب أن يكون إسم كل منهم التعريفي أو رقمه موجوداً على واجهة زيه الرسمي، كما يجب عليك أن تكتب هذه المعلومات وحتفظ بها، إذا لم يكن الضباط يرتدون الزي الرسمي، يمكنك أن تطلب منهم ما يُثبت أنهم ضباط شرطة، ويجب على ضباط الشرطة الإستجابة لهذا الطلب، من المهم أن تأخذ الوقت اللازم لكتابة أسماء أو أرقام ضباط الشرطة، حيث أنه إذا دعت الحاجة لمتابعة الأمر مع الشرطة بعد ذلك أو إذا دعت الحاجة لتقديم شكوى، فإن العملية يُمكن أن تنتم في هذه الحالة بسهولة.

إذا وقع حادث إرهابي للتو أو إذا كان النائب العام يظن أنّ عملاً إرهابياً على وشك أن يقع في منطقة تديرها الشرطة الفدرالية (مثل مطار أو رصيف مرفأ السفن) عندها يستطيع النائب العام إعطاء السلطة للشرطة، بما في ذلك الشرطة

الفدرالية أو شرطة الولاية الذين يعملون في المنطقة، بأن يطلبوا أسماء وعناوين وما يُثبت شخصية أيّ أحد يكون موجوداً في تلك المنطقة<sup>18</sup>، لا يتوجب على الشرطة أن يكون لديها شك منطقي، بإمكانهم أن يطلبوا منك تفسير سبب وجودك في المنطقة، فقط لأنك هناك، عدم الإجابة عن تلك الأسئلة يعتبر إنتهاكاً ومن الممكن أن تدفع غرامة لعدم الإجابة قد تبلغ \$٢,٢٠٠. يتوجب على ضابط الشرطة أن يعلمك أنه إذا لم تُجب على الأسئلة فإن ذلك يعتبر إنتهاكاً، فلذلك سوف تعلم إذا كان ما ورد ينطبق عليك.

لم يُعد وليام إلى المنزل لمدة سبعة أيام، حيث أنه كان تحت الإحتجاز والإستجواب وفقاً لإذن (ASIO)، بدافع من القلق، قامت زوجته آن بالإتصال بالشرطة، وفي أثناء تواجد الشرطة في منزلهما، وصل أحد الصحفيين من جريدة أستراليا هيرالد، ظناً منه أنه بصدد قصة مُشوّقة، إذا قام وليام بعد وصوله للمنزل بإخبار الشرطة أو زوجته أو الصحفي عن مكان تواجده خلال فترة السبعة أيام الماضية، ولم تكن مدة صلاحية الإذن قد إنتهت، فإنه بذلك يكون مخالفاً للقانون، بعد إنتهاء مدة صلاحية الإذن، يمكن لوليام إخبارهم أنه تمّ إستجوابه من قبل (ASIO) ولكن ليس كيف تمّ إستجوابه أو المعلومات التي كانت بحوزة (ASIO) إلا بعد مضي سنتين.

ومع ذلك، فإن القانون يسمح لك أن تُفشي المعلومات للجهات والأعراض التالية:

- تقديم شكوى إلى (IGIS) أو إلى قاضي المظالم؛
- مُحام تسأله عن نصيحة قانونية فيما يختص بالإذن الصادر؛
- مُحام تطلب منه تمثيلاً قانونياً خلال دعوة قضائية تتعلق بإذن صادر، أو معاملتك وفقاً للإذن الصادر أو وفق ما هو مسموح به من قبل السلطات المختصة.

### ٢.٥ سُلطات (ASIO) في إحتجاز وإستجواب الأحداث<sup>16</sup>

هناك قوانين خاصة تطبق إذا كُنت بين سن ١٦ و ١٧ سنة.

#### ١.٢.٥ هل يُمكن إحتجائي بواسطة (ASIO) إذا كُنت تحت سن ١٦ سنة من العمر؟

إذا كُنت تحت سن ١٦ سنة، فلا يُمكن إحتجازك أو إستجوابك بواسطة (ASIO)، إذا تمّ إحتجازك بالقوة، يجب عليك إخطار (ASIO) والسلطة المختصة في أسرع وقت مُمكن أنك تحت سن ١٦ سنة، لا يجب على (ASIO) أن تستجوبك أو تحتجزك ويجب إطلاق سراحك فوراً.

#### ٢.٢.٥ هل يُمكن إحتجائي بواسطة (ASIO) إذا كُنت بين ١٦ و ١٨ من العمر؟

إذا كان سنك ١٦ أو ١٧ سنة، يُمكن إصدار إذن بإحتجازك إذا كانت (ASIO) تعتقد أنك سوف ترتكب إنتهاكاً يتعلق بالإرهاب أو أنك تقوم بإرتكابه في الوقت الحاضر أو أنك قد ارتكبته بالفعل، يجب أن يسمح لك الإذن بالإتصال بالديك أو الأوصياء عليك، أو إذا لم يكن هؤلاء مقبولين لديك، يجب أن يسمح لك الإذن بالإتصال بأي شخص يُمكنه تمثيل مصالحك، يُمكنك الإتصال بهم في أي وقت أثناء إحتجازك.

لا يجب أن يتم إستجوابك إلا بحضور أحد الديك، أو الوصي عليك، أو شخص يُمثل مصالحك، لا يجب أن تُجيب على أية أسئلة حتى يحضروا.

ولكن إذا أعاق الوالد أو الوصي عملية الإستجواب بشكل مفرط، فقد يُطلب منه المُغادرة، إذا حدث ذلك، يُمكنك أن تطلب حضور شخص آخر، ويُمكنك الإتصال بذلك الشخص، وفي تلك الحالة، لا يجب أن تُجيب على أية أسئلة حتى يحضر ذلك الشخص.

<sup>17</sup> يُمكن الحصول على تفاصيل بخصوص سُلطات (AFP) في 4 Part IAA, Division (Cth) 1979 Crimes Act  
<sup>18</sup> جرائم، s3UC (Cth) 1914 Crimes Act.

<sup>16</sup> تتوفر المعلومات الخاصة بسُلطات (ASIO) بالنسبة للأشخاص الصغار السن في الجزء 534ZE من قانون منظمة الإستخبارات الأسترالية (Cth) 1979

## ٢.٣.٥ هل يجب عليّ الإجابة على أسئلتهم إذا قصدوني في الشارع؟

يُمكن للشرطة القيام بتفتيشك تفتيشاً بسيطاً عند إعتقالك، وذلك إذا شكّوا بدرجة معقولة أنه من الممكن أن يكون لديك غرضاً خطيراً أو غرضاً قد يساعدك على الهرب، باستطاعة الشرطة أن تقوم بتفتيشك تفتيشاً عادياً إذا كانوا حقاً يعتقدون بأن مثل ذلك الغرض في حوزتك. (أنظر الجزء ٤-٨ لتعريف "التفتيش البسيط" و"التفتيش العادي"). إذا وجدوا مثل ذلك الغرض معك يُمكنهم أن يأخذوه منك.

## ٧.٣.٥ هل يُمكنهم تفتيشي بمُجرد إعتقالي؟

إذا تمّ أخذك إلى مركز الشرطة يُمكن للشرطة إجراء تفتيش عادي عليك، إذا لم يكونوا قد قاموا بذلك بالفعل.

في مركز الشرطة يُمكن للشرطة أيضاً إجراء تفتيش عن طريق التعري إذا كان لديهم شك منطقي أنّ معك دليلاً أو غرضاً قد يكون خطيراً أو قد يساعدك على الهروب وأن التفتيش عن طريق التعري ضروري لإسترداد هذا الغرض. هذا النوع من التفتيش يجب أن يكون بائناً من ضابط شرطة ذي رتبة عالية، أي دليل أو غرض خطير يجدونه خلال هذا النوع من التفتيش قد يتم إحتجازه. (أنظر الجزء ٤-٨ لمزيد من التفاصيل عن "التفتيش العادي" و"التفتيش عن طريق التعري").

## ٨.٣.٥ هل يجب عليهم إخباري بأيّ شيء؟

إذا إعتقلك أحد ضباط الشرطة، يجب عليه أن يُخبرك أنك تحت الإعتقال وكذلك السبب في إعتقالك، إذا لم يُخبروك هم عن سبب إعتقالك يجب أن تسألهم "لماذا أنا تحت الإعتقال؟". كما يجب على ضابط الشرطة أن ينبهك بقوله شيئاً مثل "أنت غير مضطر لأن تقول أي شيء، ولكن أي شيء تقوله قد يُستخدم كدليل ضدك".

## ٩.٣.٥ هل يُمكن للشرطة إستجوابي بعد إعتقالي؟

بمجرد القبض عليك يُمكنهم إحتجازك للإستجواب لمدة محدودة بدون توجيه تهمة إليك، عند إستجوابك يجب أن يقوموا بتسجيل أية أسئلة يسألونها وأية إجابات تعطيها إياهم وذلك على شريط مسموع أو شريط فيديو. يجب على الشرطة إعطاؤك أو إعطاء محاميك نسخة من الشريط الذي تمّ عليه تسجيل أية مقابلات أجريت معك وذلك في غضون سبعة أيام.

## ١٠.٣.٥ هل يجب عليّ الإجابة على أسئلتهم؟

المعلومات الوحيدة التي يتوجب عليك إعطاؤها للشرطة هي إسمك وعنوانك.

أي شيء آخر تقوله للشرطة يُمكن إستخدامه ضدك في المحكمة، ولهذا السبب لك الحق في أن تلتزم الصمت، وهذا يعني أنك غير مضطر للإجابة على أية أسئلة، وأن إختيارك أن تلتزم الصمت لا يُمكن أن يُستخدم كدليل إدانة ضدك في المحكمة، لذلك من الأهمية القصوى ألا تقول شيئاً ما لم تحصّل على نصيحة من محاميك أولاً.

في الواقع، قد يكون من الصعوبة إستخدام حَقك في الإلتزام بالصمت وأن تحاول تفادي الإجابة عن أسئلة الشرطة، الطريقة الأسهل هي أن تقول ببساطة "لا تعليق" لأي شيء تسألك عنه الشرطة.

لست مضطراً للذهاب مع ضابط الشرطة ما لم تكن تحت الإعتقال، إذا طلب منك ضابط شرطة أن تذهب معه للإجابة على بعض الأسئلة يجب أن تسأل الضابط ما إذا كنت تحت الإعتقال، إذا قالوا "لا"، فأنت لست مضطراً للذهاب معهم، إذا قالوا "نعم"، يجب أن تذهب معهم، إلا أنه لا يجب أن تقول للشرطة أي شيء ما لم تتحدث مع محاميك أولاً (أنظر الجزء ٥-٣-١ بالأسفل).

## ٣.٣.٥ هل يُمكنهم إعتقالي في الشارع؟

يكن لـ (AFP) الحصول على إذن بإعتقالك إذا كان لديهم إعتقاد مقبول بأنك قد ارتكبت جريمة، أو أنك تقوم حالياً بارتكاب جريمة.

إذا كان هناك إذن إعتقال، يجب أن يُبيّن الإذن إسم أو مواصفات الشخص الذي يجب إعتقاله، كما يجب أن يبيّن بإختصار أسباب الإعتقال، إذا اعتُقلت وفق أمر إعتقال، فيجب عرضك على قاض في أسرع وقت مُمكن، الإذن الصادر بإعتقالك تنتهي صلاحيته فقط عند إعتقالك.

## ٤.٣.٥ هل يُمكنهم إعتقالي بدون إذن إعتقال؟

كذلك يُمكن لـ (AFP) إعتقالك بدون إذن إعتقال إذا إعتقدوا بدرجة معقولة أنك قد ارتكبت إنتهاكاً قانونياً، أو تقوم حالياً بارتكابه، يجب عليهم إطلاق سراحك بمجرد إنتفاء وجود أسباب معقولة تخمّلهم على الإعتقاد بأنك قد ارتكبت إنتهاكاً قانونياً.

## ٥.٣.٥ هل يُمكنهم دخول عقارات خاصة لإعتقالي؟

سواء كان لدى الشرطة إذن أم لا، فإنه يُمكنهم دخول عقار ما إذا كان لديهم إعتقاد منطقي في أنّ الشخص الذي يريدون إعتقاله موجود في هذا المكان، لا يجب على الضابط دخول منزل ما (أو أي مكان حيث ينام الناس ليلاً) للبحث عن شخص أو إعتقاله ما بين الساعة ٩ مساءً والساعة ٦ صباحاً، ولكن إذا كانت الشرطة تعتقد حقاً أنه من غير العملي إعتقال الشخص المراد إعتقاله في المنزل أو أي مكان آخر خلال النهار، أو أنه من الممكن إخفاء دليل ما أو فقدانه أو تدميره ما لم يقوموا بالعمل فوراً، فإنه يجوز للشرطة دخول العقارات في أي وقت من النهار أو الليل للتفتيش عن شخص ما أو إعتقاله.

## ٢.٣.٥ ماذا يحدث إذا اعتُقلت؟

عند إعتقال شخص ما، يُمكن لـ (AFP) إستخدام القوة بدرجة معقولة فقط إذا كان أدهم لواجبهم يستدعي ذلك، ولذلك لا يجب أن يؤذوك إذا لم تقاوم الإعتقال، ويجب على ضابط الشرطة إخبارك عن سبب إعتقالك، لا تقاوم الإعتقال ولكن حاول الحصول على مساعدة قانونية عند أول فرصة سانحة، دُون وقت الإعتقال إذا أمكن ذلك.

كما أنه إذا تمّ إعتقالك في منزلك أو في محل عملك، يُمكن للشرطة أن يأخذوا أي شيء تقع عليه أعينهم، إذا كان لديهم إعتقاد منطقي أن هذا الشيء يمثل دليلاً على جريمة ما، حتى إذا لم يكن ملكاً لك.

يجب أن تدرك أنه من الممكن أن يقوم أحد الضباط بتدوين ملاحظات بكل الأفعال التي تقوم بها خلال الإستجواب مثل الضحك أو هز الكتفين. لذا يجب عليك أن تظل هادئاً طوال الوقت ولا تنفعل لأستئلتهم.

### ١١.٣.٥ هل يمكن لي الإتصال بمحام؟

لك الحق في الإتصال بمحام لتطلب منه أن يكون حاضراً وقت إستجوابك. من حق الـ (AFP) رفض ذلك فقط إذا إعتقدوا فعلاً:

- أنّ شركائك قد يخبئوا من الشرطة إذا سمعوا أنّك تحت الإعتقال;
- أو أنّ دليلاً ما قد يتم إخفاؤه أو تليفه أو تدميره;
- أو أنّ الشهود قد يتم إخافتهم;
- أو أنّ حياة أشخاص ما قد تكون معرضة لخطر وشيك ولذلك فإن الإستجواب يجب أن يبدأ فوراً.

إذا كان محاميك بطيئاً في الوصول أكثر من اللازم. فإنه يتعين على الشرطة أن تعرض عليك محام آخر.

### ١٢.٣.٥ هل يمكن لي الاتصال بعائلتي أو بمترجم؟

لك الحق في الإتصال بقریب أو صديق لتجعلهم يعرفون أين أنت. ولك أيضاً الحق في أن تطلب مترجماً. ما لم تعتقد الشرطة أن درجة إجادتك للغة الإنجليزية جيدة بما يكفي لإستجوابك.

### ١٣.٣.٥ ما هو الحال إذا لم أكن مواطناً أسترالياً؟

إذا لم تكن مواطناً أسترالياً فلك الحق في الإتصال بسفارتك أو قنصليتك. لا يمكن للشرطة البدء في إستجوابك حتى يسمحوا لك بالوقت الكافي للإتصال أو محاولة الإتصال بقنصلية بلدك.

### ١٤.٣.٥ كم من الوقت يمكنهم الإستمرار في إججازي؟

يمكن لـ (AFP) إججازك لمدة أقصاها أربع ساعات فقط. من دون تهمة. إذا كنت حدثاً (تحت سن ١٨) أو من السكان الأصليين أو من جزيرة تورز سترایت (Torres Strait Islander). يمكنهم إججازك لمدة أقصاها ساعتين فقط. يمكن للشرطة تقديم طلب إلى القاضي أو إلى أي شخص آخر مسؤول من أجل تمديد فترة إججازك لمدة أقصاها إثنتا عشرة ساعة في مجموعها. في إنتهاكات خطيرة غير إرهابية. أو أربع وعشرون ساعة في إنتهاكات إرهابية. لا يتم إعطاء الحق بهذا التمديد إلا إذا كان لازماً للحماية أو للمزيد من الأدلة. أو من أجل إتمام التحقيق. لا يتم حساب أي "وقت ضائع" من ضمن فترة إججازك.

"الوقت الضائع" يشمل الأوقات التي يتم إستغراقها في ما يلي:

- قيادتك إلى مكان الإججاز;
- إتصالك بمحام أو صديق أو قريب أو والد أو مترجم;
- وصول محاميك أو صديقك أو قريبك أو والدك;

- حصولك على مساعدة طبية;
- إفاقتك إذا كنت سكراناً;
- ترتيب وإجراء طابور للتعرف عليك;
- حصول الشرطة على أمر من قاض لتطبيق إجراءات جنائية عليك;
- حصول الشرطة على إذن بتمديد مدة إستجوابك;
- إخبار الشرطة لك عن حقوقك فيما يختص بالإجراءات الجنائية;
- حصولك على الراحة وإستعادتك لنشاطك خلال عملية الإستجواب;
- تطبيق إجراءات جنائية عليك;
- جمع المحققين لمعلومات. بما في ذلك الوقت الذي تستغرقه ترجمة هذه المعلومات.

### ١٥.٣.٥ متى يطلقون سراحني؟

بعد إنتهاء الحد الأقصى لوقت إججازك. على الشرطة القيام بأحد الأمور التالية:

- إطلاق سراحك دون أية شروط;
- أو إطلاق سراحك بكفالة;
- أو جعلك تمتل أمام قاض أو شخص مسؤول لتقدم طلباً لإطلاق سراحك بكفالة.

إذا أطلقت الشرطة سراحك. ولكن إعتقلناك مرة أخرى في غضون يومين لنفس الجريمة. فإن المدة القصوى التي يمكنهم إججازك فيها للمرة الثانية هي أربع ساعات بما في ذلك الوقت الذي أحتجزت فيه المرة الأولى.

### ٤.٥ الإحتجاز الوقائي<sup>19</sup>

وفقاً لإذن الإحتجاز الوقائي. من الممكن أن يتم إججازك لمدة أقصاها ثمان وأربعون ساعة إذا كان ذلك ضرورياً فعلاً وإذا كان الإذن سيساعد فعلياً في منع عمل إرهابي وشيك يتوقع حدوثه في غضون الأربعة عشرة يوماً المقبلين ولدى (AFP) أسباباً منطقية للشك بأنك:

- ستشارك في عمل إرهابي;
- أو أنك تمتلك شيئاً له صلة بالتحضير لعمل إرهابي أو المشاركة به;
- أو أنك قمت بعمل للتحضير لعمل إرهابي أو التخطيط له.

يمكن أيضاً أن يتم إججازك لمدة قد تصل إلى ثمان وأربعين ساعة عندما يكون قد وقع عمل إرهابي خلال الثماني والعشرين يوماً الماضيين وبذلك يكون إججازك ضرورياً لحفظ الأدلة. إن الإحتجاز تحت خانة الإحتجاز الوقائي يمكن أن يستمر لمدة أربعة عشر يوماً وفقاً لقانون الولاية.

للحصول على إذن إججاز وقائي. تبدأ (AFP) بتقديم طلب إلى أحد ضباط الشرطة ذو رتبة عالية للحصول على إذن إججاز وقائي ابتدائي. يسمح هذا الإذن لـ (AFP) بإحتجازك لمدة قد تصل إلى أربع وعشرين ساعة. إذا أرادت (AFP) إججازك لمدة أطول. يتوجب عليها عندئذ أن تقدم بطلب "للسلطة التي تصدر تلك الأذونات". وهذه السلطة ليست محكمة ولكن أحد كبار القضاة الذي إما يكون ما يزال في الخدمة أو يكون متقاعداً أو قاض فيدرالي أو أحد كبار أعضاء دار للتحكيم يتم تعيينه من قبل الحكومة.

19 القانون الجنائي (The Criminal Code) قسم 105



## ١.٤.٥ ما هي السلطات التي تملكها الشرطة؟

تستطيع الشرطة ما إن يكن لديها إذنًا ساري المفعول ينطبق عليك أن تفعل ما يلي:

- أن تدخل عقاراً مستعملة القوة بدرجة معقولة لتقوم بحملة تفتيش أو أخذك إلى الحجز (لا تستطيع الشرطة أن تدخل عقاراً ما بين الساعة التاسعة مساءً والسادسة صباحاً إلا إذا كانت فعلاً تعتقد أنّ عليها الحؤول دون فقدان أدلة أو لآته من غير العملي أن تدخل خارج تلك الأوقات)؛
- القيام بتفتيشك تفتيشاً عادياً أو بسيطاً (أنظر البند ٤-٨ من أجل الإطلاع على تعريفات "التفتيش العادي" و "التفتيش البسيط")؛
- سؤال أي شخص عن اسمه وعنوانه إذا كانت الشرطة تعتقد أنه يمكنهم مساعدتها في تنفيذ الإذن.
- ليس لديك ولا لحاميك الحق في الثول أمام "السلطة المصدّرة" ولكن يمكنك إعطاء (AFP) معلومات تدعم قضيتك. يتوجب على (AFP) أن تنقل تلك المعلومات إلى "السلطة المصدرة".

## ٢.٤.٥ ما هي حقوقي؟

إذا اعتقلتك الشرطة وفقاً لإذن إحتجاز وقائي فيتوجب عليها:

- أن تعطيك نسخة من هذا الإذن وتوضيح مدّة الحجز؛
- توضيح آية خَمَطَات فيما يختص بالإتصال بالأشخاص؛
- توضيح حَقِّك بالإتصال بحامٍ وبتقديم شكوى وبالسعي لإيجاد حلٍّ من قبل المحكمة الفيدرالية فيما يتعلّق بالإذن أو بالمعاملة؛
- وإعطائك إسم ورقم هاتف كبير ضباط الشرطة الذي يشرف على الإذن.

إذا كنت ختاج إلى مترجم، يجب عليك إخطار ضابط الشرطة الذي يقوم بتوضيح الإذن لك، يتوجب على ضابط الشرطة إذا كان فعلاً يعتقد أنك لا تتكلم اللغة الانكليزية بطلاقة مقبولة أن يسعى لإحضار مترجم.

لا تستطيع الشرطة أو (ASIO) إستجوابك وفقاً لإذن إحتجاز وقائي. تستطيع الشرطة فقط أن تطلب منك إنبات هويّتك وأن تضمن سلامتك.

لديك الحق بالتالي:

- الإتصال بحامٍ - على ضابط الشرطة إذا كانت الشرطة فعلاً تعتقد بأنك نظراً لمشاكل لغوية أو مشاكل ناجمة عن عجز غير قادر على التعبير بطلاقة أو غير قادر على الإتصال بحاميك، أن يقدّم لك المساعدة لإختيار محام والإتصال به؛
- الإتصال بقاضي المظالم التابع للكمونولث لتقديم شكوى؛
- وتكليف شخص للنياية عنك أو التكلّم مع ضابط الشرطة ذو الرتبة العالية الذي يشرف على الإذن الخاص بك، بخصوص فعالية الإذن ومعاملتك وإلغاء الإذن.

من حَقِّك أن تكلف أحداً بتمثيلك لدى كبير ضباط (AFP) لمحاولة إلغاء إذن الإحتجاز الوقائي، لديك الحق أيضاً بالإعتراض على الإذن في المحكمة الفيدرالية.

تتوجب معاملتك بطريقة إنسانية وبتحترم ولا يجب أن تكون عرضة لمعاملة قاسية غير إنسانية أو مهينة.

## ٣.٤.٥ من أستطيع الإتصال وأنا محتجز؟

كما هو مذكور أعلاه، بإمكانك الإتصال بحامٍ وبقاضي المظالم، إذا لم يكن بإستطاعتك الإتصال بحاميك، يتوجب على الشرطة إعطاؤك مساعدة مقبولة لإختيار محامٍ آخر، بإمكانك أيضاً الإتصال بقريب واحد أو رفيق المنزل (housemate) ورب عمل واحد وموظف واحد وشريك عمل واحد، حسب ما هو ملائم، وأي شخص آخر تسمح به الشرطة، يمكنك أيضاً الإتصال بأبويك، إذا كان عمرك يتراوح بين السادسة عشرة والثامنة عشرة أو الأوصياء عليك أو شخص يمكنه تمثيل مصالحك.

لا تملك حق التواصل مع عائلتك و المحامون من دون رقابة، إلا أنّ أي تواصل بينك وبين محاميك لا يُقبل به كدليل في المحكمة.

كما تستطيع الشرطة أن تقدّم طلباً للسلطة المصدّرة كي تمنع أي تواصل بينك وبين أي شخص آخر بما في ذلك الأشخاص الذين تم ذكرهم أعلاه، وقد تفعل الشرطة ذلك:

- لتنفادي الإضطراب إلى إتخاذ إجراء ما وذلك لمنع حدوث عمل إرهابي أو إصابة شخص ما بضرر جسيم؛
- للحفاظ على دليل يرتبط بعمل إرهابي؛
- لمنع التداخل في ما يختص بجمعها لمعلومات حول عمل إرهابي أو لمنع التخطيط لمثل ذلك العمل؛
- لتنفادي الإضطراب إلى توقيف شخص آخر أو إحتجازه وفقاً لإذن إحتجاز وقائي أو إصدار إذن مراقبة بحقه.

## ٤.٤.٥ هل يمكنني أن أخبر الناس بأنني محتجز؟

يمكنك فقط أن تقول لهم أنك في أمان وأنه لا يمكن الإتصال بك في الوقت الحالي، لا يمكنك أن تخبر أحداً بأنك خاضع لإذن إحتجاز وقائي أو أنك محتجز أو مدّة حجزك، ويعتبر إخبارك بذلك إنتهاكاً يعاقب عليه القانون بالسجن لمدة قد تصل إلى خمس سنوات، الإستثناءات الوحيدة هي أنه يمكنك أن تخبر محاميك أو قاضي المظالم أو والديك إذا كنت قاصراً، ويعتبر إنتهاكاً أن يخبر والداك أحداً بهذه المعلومات إذا كنت تحت الثامنة عشر.

إذا كنت معتقلاً وفق قانون الولاية أو الإقليم، فإن قوانين تلك الولاية هي التي تسري، في بعض الولايات الأسترالية، يعتبر جريمة أن تخبرك أقاربك أو زملاؤك في العمل بأنك محتجز، ويمكنك إخبار أقاربك بذلك في بعض الولايات الأخرى، عليك أن تسأل محاميك أو الأشخاص الذين يحتجزونك إذا كان يُسمح لك بإخبار أقربائك أنك محتجز أو إذا كان فقط يُسمح لك أن تقول لهم أنك في أمان وأنه لا يمكن الإتصال بك.

## ٤.٦ أنا حت سن الثامنة عشرة، هل بإستطاعتهم فرض إذن مراقبة علي؟

يمكن للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين السادسة عشرة والثامنة عشرة أن يكونوا عرضة لإذن مراقبة تصل مدته إلى ثلاثة أشهر. ويمكن طلب إذن آخر عندما تنتهي صلاحية الأول. لا يمكن أن يفرض عليك إذن مراقبة إذا كنت حت سن السادسة عشرة.

## ٥.٦ ماذا لولم ألتزم بإذن المراقبة؟

خرق إذن المراقبة يعتبر إنتهاكاً وقد تسجن لمدّة قد تصل إلى خمس سنوات.

ليس من المفترض أن تكون متهماً بجرمة ما لتكون عرضة لإذن مراقبة. تستطيع (AFP) أن تحصل على إذن مراقبة ضدك إذا كانت المحكمة مقتنعة بأن:

- إصدار أمر مراقبة سيساعد بشكل كبير في منع وقوع عمل إرهابي؛
- أو أنك قد تدرت مع منظمة إرهابية محظورة.

قد يفرض عليك إذن المراقبة مجموعة من الواجبات والمحظورات والتقييدات، ولكن على المحكمة أن تكون مقتنعة أن كل تقييد من التقييدات هو ضروري ومناسب إلى حد معقول بغية حماية العامة من عمل إرهابي.

## ١.٦ هل بإمكانني إعتراض هذا الإذن؟

يصدر أولاً إذن مراقبة مؤقت من قبل المحكمة دون علمك، ليس لديك فرصة أن تُسمع أقوالك أو أن تعترض على هذا الإذن في هذه المرحلة. يصبح إذن المراقبة المؤقت سارياً فقط عندما ينقذ أو يتم تسليمه إليك شخصياً. لا يمكنك أن تقدم طلباً لتعديل الإذن أو إلغائه. يجب على إذن المراقبة المؤقت أن يعلمك بالتاريخ الذي يجب عليك فيه الحضور إلى المحكمة ليتم تأكيد الإذن أو إلغاؤه. ويكون ذلك على الأقل بعد ثلاثة أيام من إصدار إذن المراقبة المؤقت.

عليك الإتصال بمحام في أسرع وقت ممكن إذا نُفذ عليك إذن مراقبة.

## ٢.٦ إلى متى يستمر إذن المراقبة؟

قد يستمر إذن المراقبة إثنا عشر شهراً حالما يتم تأكيده، ولكن قد تحاول الشرطة طلب إذن آخر عندما تنتهي صلاحية الأول. بإمكانك التقدم بطلب إلى المحكمة لإلغاء الإذن أو تعديله.

## ٣.٦ ما هي القيود التي يمكن أن تفرض وفقاً لإذن مراقبة؟

يمكن أن تكون عرضة لسلسلة واسعة من القيود والشروط حت إذن المراقبة بما في ذلك أذونات:

- تفرض عليك أن تضع جهازاً للتتبع الإلكتروني؛
- تفرض عليك أن تكون في أماكن معينة في أوقات أو أيام معينة؛
- تفرض عليك حضور جلسات إستشارية أو تربيوية؛
- تمنعك من التواجد في أماكن معينة أو مغادرة أستراليا؛
- تمنعك من التواصل مع أشخاص معينين أو مراقبة أشخاص معينين؛
- تمنعك من إستعمال بعض وسائل الإتصال أو التكنولوجيا مثل الإنترنت.

# أي شيء آخر يُمكن أن تفعّله (ASIO) أو (AFP)؟



## ١.٧ هل يُمكن لـ (ASIO) أو (AFP) استخدام جهاز تنصّت؟

إذا كان لدى (ASIO) إذن، فإنه يُمكنها استخدام جهاز تنصّت لتسجيل اتصالاتك<sup>21</sup>. يجب أن لا تتعدى فترة الإذن ستة شهور. بالرغم من إمكانية إستصدار إذن جديد بمجرد إنتهاء وقت الإذن القديم، بناءً على هذا الإذن، يُمكن لكُلٍّ من (ASIO) و (AFP) دخول عقارك وتركيب جهاز تنصّت أو إختباره أو صيانته أو إزالته، يُمكنهم تسجيل محادثاتك سواء كان ذلك بإذن منك أو بدون إذن منك.

كما أنّ لـ (AFP) السلطة في استخدام أجهزة تنصّت، وأجهزة رقابة على المعلومات، وأجهزة رقابة مرئية وأجهزة تتبّع. يُمكن للشرطة، بما في ذلك شرطة الولاية، أن تستخدم أجهزة الرقابة المرئية مثل المنظار المكبّر وكاميرات الفيديو بدون إذن إذا لم يستلزم ذلك دخول العقار<sup>22</sup>. كما يُمكن للشرطة في ظروف معيّنة استخدام جهاز تنصّت أو جهاز تتبّع بدون إذن.

يُمكن للشرطة أيضاً الحصول على "إذن جهاز المراقبة" وذلك لإستخدام أجهزة المراقبة في عقار ما أو إستخدامها لأشياء معيّنة، أو للإستماع إلى محادثات شخص مجهول الهوية، إنّ "إذن جهاز المراقبة" يُسمح للشرطة الولاية أو (AFP) بالدخول إلى العقار أو إلى العقارات المجاورة لت تركيب أجهزة مراقبة وصيانتها وإستخدامها.

## ٢.٧ هل يُمكنهم التنصّت على هاتفي أو على أجهزة اتصالات أخرى؟<sup>23</sup>

يُمكن لـ (AFP) قطع "الاتصالات الحية" فقط، مثل اتصالات الهاتف أو الفاكس أو جلسات المحادثة على الشبكة الإلكترونية (الإنترنت) إذا كان لديهم إذن بقطع أجهزة الاتصالات أو ما يسمى بـ ("TI warrant"). قبل أن تتمكن (AFP) من الحصول على إذن بقطع أجهزة الاتصالات، عليها أن تقنع القاضي (أو شخص مائل) بأنك متورّط بإرتكاب إنتهاك إجرامي خطير، ومن المُمكن أن يُسمح هذا الإذن أيضاً للضابط أن يدخل عقارك لت تركيب معدّات مراقبة الاتصالات، حتى بدون إذن منك.

إنّ مدة سريان إذن إعتراض أجهزة الاتصالات (TI warrant) تصل إلى ٩٠ يوماً، ولكن يُمكن لـ (AFP) تقديم طلب (TI warrant) آخر إذا إنتهت مدة صلاحية الأول، وتنتهي صلاحية

(TI warrant) فوراً عندما لا يُصبح لدى (AFP) شك منطقي في أنك ترتكب إنتهاكاً يتعلّق بالإرهاب.

إذا كانت الشرطة تعتقد أنّ مجرماً مشتبهاً به يستعمل هاتفك، عندها بإمكانهم تقديم طلب للحصول على إذن للتنصّت على هاتفك، بإمكان الشرطة التنصّت على كل المكالمات من وإلى هاتفك وليس فقط تلك الإتصالات التي قام بها المجرم المشتبه به أو أجريت إليه.

كما يُمكن لـ (AFP) الحصول على إذن بوقف "الاتصالات المُخزّنة". هذا يعني أنّه يُمكن لـ (AFP) الحصول على حق الوصول إلى البريد الصوتي أو إلى خدمة الرسائل القصيرة (SMS) أو خدمة الرسائل المصورة والمسموعة (MMS) التي يتم إرسالها عبر الهاتف المتنقل (الموبايل) أو إلى رسائل البريد الإلكتروني إذا كانت مُخزّنة في جهاز خدمة الشبكة الإلكترونية (Internet server) أو إذا كانت مخزنة في نظام الاتصالات.

كما أنّ بإستطاعة (ASIO) الحصول على إذن مائل لوقف الاتصالات "المخزّنة" و "الحية". هذه الأذونات صالحة لمدة ستة أشهر.

بإمكان (ASIO) و (AFP) أيضاً إذا تواصلت مع مجرم مشتبه به (حتى لو لم يكن هذا التواصل متعمداً). الحصول على أذونات لمراقبة كل اتصالاتك بما في ذلك اتصالاتك بأفراد العائلة والأصدقاء وزملاء العمل ومحاميك وطبيبك. يُمكنهم فعل ذلك فقط إذا إستنفذوا كلّ الطرق العملية لمعرفة الاتصالات التي يستعملها المشتبه به، أو حيث يكون من غير المُمكن وقف اتصالاته، كما يجب عليهم أيضاً أن يقنعوا السلطة المُصدّرة بأنك على الأرجح سنتلقّى اتصالاً على خدمة الاتصالات من الشخص المعني.

## ٣.٧ هل يُمكنهم تفحص بريدي؟

إذا كان لدى (ASIO) إذن يُمكنها الإطلاع على أي طرد بريدي أو أي طرد تم تسلمه<sup>24</sup>. هذا النوع من الإذن تستمر صلاحيته لمدة تبلغ ٩٠ يوماً، قد يتم منحهم إنذاراً بحول لهم تفتيش أغراض ما أو أغلفتها أو فتحها أو عمل نسخ منها، وكذلك تفتيش محتوياتها وعمل نسخ منها. هذا ينطبق على أغراض قُمت بإرسالها أو بتوصيلها أو بإستلامها.

## ٤.٧ هل يُمكنهم مراقبة تحركاتي باستخدام جهاز تتبّع؟

إذا كان لدى (ASIO) إذن يُمكنها استخدام أجهزة التتبّع لمُتابعة تحركات شخص أو شيء ما، بما في ذلك سيارة أو طائرة أو مركبة بحرية أو ملابس<sup>25</sup>. هذا النوع من الأذونات تستمر صلاحيته مدة ٦ أشهر، قد يُحَوّل الإذن لـ (ASIO) السلطة لدخول عقارك لتوصيل جهاز تتبّع ولصيانة هذا الجهاز، كما يُحَوّل لهم سلطة استخدام القوة اللازمة بدرجة معقولة، ويحدّد الوقت الذي يستطيعون فيه دخول عقارك، قد يطلب من الشخص أيضاً، وفقاً لإذن مراقبة (الجزء السادس)، أن يضع جهازاً للتعبّ الإلكتروني.

21 قانون ASIO سنة 1979 (Cth), s 26

22 أجهزة المراقبة (Cth) Part 2 Division 2; s18 Act 2004

23 (إعتراض أجهزة الاتصالات (Cth) Act 2004 (The Telecommunications (Interception) Act 2004)

24 منظمة الإستخبارات الأمنية الأسترالية قانون سنة 1979 (Cth), s 27

25 منظمة الإستخبارات الأمنية الأسترالية قانون سنة 1979 (Cth), s 26B



## تقديم شكوى

### ١.٨ شكوى ضد (ASIO)

#### ١.١.٨ إذا أردت الشكوى من تصرفات أحد ضباط (ASIO) فما الذي أستطيع فعله؟

ينصح بشدة أن تتحدث مع محاميك أولاً أو تتصل بمركز الجالية القانوني المحلي قبل أن تتقدم بشكوى. الشكاوى المقدمة ضد (ASIO) يمكن تقديمها شفوياً أو كتابةً إلى المفتش العام للإستخبارات والأمن (IGIS). دور (IGIS) هو مراقبة وكالات الإستخبارات والأمن. بما في ذلك (ASIO)، والقيام بالتحقيقات والتحقيق في الشكاوى وحماية حقوق المواطنين والمقيمين ضد التجاوزات المحتملة من قبل هذه الوكالات. ولهذا السبب فقد يكون المفتش العام للإستخبارات والأمن (IGIS) حاضراً أثناء الإستجابات التي تقوم بها (ASIO).

إذا لم يكن (IGIS) حاضراً وترغب في تقديم شكوى أثناء إحتجاجك، فلك الحق في الحصول على تسهيلات تسمح لك بالإتصال بـ (IGIS). عند التقدم بشكوى، يجب أن يُسمح لك أن تفعل ذلك على إنفراد وليس أمام أي أحد من الضباط. من المهم تقديم الشكوى في غضون ١٢ شهراً من الحادثة. فقد يرفض (IGIS) القيام بتحقيقات تتعلق بشكواك إذا كان قد مضى عليها أكثر من ١٢ شهراً. يمكن الحصول على البيانات الخاصة بالإتصال بـ (IGIS) في الجزء رقم ١٠ من هذا الكتيب. كما أن لك الحق في أن تطلب من المحكمة الفيدرالية إعادة النظر في الإذن الممنوح أو في معاملتك وفق الإذن.

#### ٢.١.٨ ما الذي يمكنني التقدم بشكوى بخصوصه فيما يتعلق بـ (ASIO)؟

إذا تم إصدار إذن ضدك يجب أن تُعامل بطريقة إنسانية و باحترام وكرامة. وهذا يتعلق بكل جانب من جوانب الإذن بما في ذلك لحظة إتصالهم بك وكذلك إجراءات أخذك إلى الحجز. يُمكنك التقدم بشكوى بخصوص أية جروح أصابتك أو تلف ممتلكاتك أو تصرفات أو أفعال غير لائقة من قبل (ASIO) وضباطها. أو أي تصرف أو ممارسة لا تلتزم بأي من حقوق الإنسان أو تخالفها أو تُبني على تمييز خصوصاً على أساس الجنس أو العرق.

لذا من المهم أن تقوم بتدوين أسماء الضباط الذين إتصلوا بك، والوقت والتاريخ والظروف التي حدث فيها هذا الإتصال. بهذا سوف تكون في مركز أفضل عند تقديمك لشكوى فيما بعد. إذا احتجت لذلك. ومع ذلك تذكر أن إفشاء أية معلومات بخصوص إجراءات إتخذتها (ASIO) بناءً على إذن إستجواب أو إحتجاج (كما هو مذكور في الجزء ١٥-١٣) مخالف للقانون. وهذا يعني أنه يتعين عليك الحفاظ على سرية هذه المعلومات. وأن لا تستخدم هذه المعلومات إلا في أحوال الشكوى فقط أو في مناقشاتك مع محاميك.

يُمكنك تقديم شكوى إذا لم تحصل على حقوقك فيما يتعلق بالإحتجاج والإستجواب وفقاً لإذن تملكه (ASIO). بعض تلك الحقوق معلن عنها في وثيقة بروتوكول "بروتوكول (ASIO) للإرشاد

حول إجراءات الإذن<sup>26</sup> وتتضمن ما يلي:

- يجب ألا يتم إستجوابك بطريقة غير عادلة أو بطريقة تعسفية أو مهينة. التعامل معك يجب أن يكون إنسانياً ولائقاً.
- إذا إستدعى الأمر نقلك، يجب أن تكون وسائل النقل آمنة ولائقة مع إضاءة وتهوية مناسبتين. يجب ألا يتم تعريضك لصعوبات بدنية غير ضرورية.
- يجب أن تُمنح حق إستخدام مياه شرب عذبة وكذلك إستخدام المراحيض والخدمات الصحية في جميع الأوقات. ويجب أن تكون هذه الخدمات نظيفة.
- مسموح لك بالإستحمام يومياً وعلى إنفراد. ويجب إمدادك بأدوات الحمام للصحة والنظافة وما يحفظ لك إحترامك.
- مكان الإحتجاج والإستجواب يجب أن يكون ملائماً فيما يتعلق بالتهوية ومساحة الأرض والإضاءة ويجب أن تتوفر فيه إمكانية التحكم بالجو.
- يجب أن تُوفّر لك ثلاث وجبات يومياً في الساعات المعتادة. إذا كنت صائماً يجب أن يقوموا بتوفير الطعام لك في الأوقات المناسبة.
- يجب أن يُوفّر لك طعام يتناسب ومعتقداتك الدينية. ولك الحق في أن تطلب الطعام الحلال إذا كنت مسلماً كما يجب أن يفوا بإحتياجاتك الغذائية والطبية الخاصة.
- يُسمح لك بممارسة شعائرك الدينية مثل الصلاة وفق متطلبات السلامة والأمان.
- يجب أن يتم توفير سرير منفصل لك في غرفة أو زنزانه منفصلة مع فراش نظيف.
- يجب أن يُسمح لك بالنوم لمدة ثمان ساعات متصلة على الأقل بدون إزعاج في كل فترة ٢٤ ساعة من الإعتقال.
- يجب أن يتم توفير الرعاية الطبية أو الصحية لك عند الحاجة.

### ٢.٨ شكوى ضد (AFP)

#### ١.٢.٨ إذا أردت الشكوى من تصرفات أحد ضباط (AFP)، فما الذي أستطيع فعله؟

يُمكنك التقدم بشكوى إما عن طريق كتابة رسالة أو بالهاتف أو الفاكس. شخصياً أو إلكترونياً إلى:

- أي مكتب للشرطة الفيدرالية؛
- أو قسم التحقيقات الداخلية في (AFP)؛
- أو قاضي المظالم التابع للكمونولث.

من المهم أن تلاحظ أنه إذا خضعت لإذن (ASIO)، ورغبت في تقديم شكوى عن ضابط شرطة فيدرالي فيما يتعلق بذلك الإذن، يجب أن تُقدّم الشكوى إلى قاضي المظالم وليس إلى (AFP). وهذا لأن هناك قواعد معقدة بالنسبة لنواحي الإفشاء التي يُسمح بها فيما يتعلق بإذن (ASIO).

26 انظر موقع الإنترنت:

[http://parlinfoweb.aph.gov.au/piweb/repository/1/media/pressrel/h04a63.](http://parlinfoweb.aph.gov.au/piweb/repository/1/media/pressrel/h04a63.pdf#search=%22ASIO%20protocol%22)

pdf#search=%22ASIO%20protocol%22

مرة أخرى. يُنصح بشدة أن تتحدث مع مُحاميك أولاً أو أن تتصل بمركز الجالية القانوني المَحَلّي قبل التقدم بشكوى.

## ٢.٢.٨ ما الذي يُمكنني الشكوى بخصوصه فيما يتعلق بال (AFP)؟

لك الحق في تقديم شكوى بخصوص تصرفات أو أفعال فرد من أفراد (AFP)، شكواك قد تكون حول:

- تصرف بدر من أحد ضباط (AFP) يتضمن عدم لياقة أو وقاحة أو معاملتك بصورة جافة؛
- تصرف مُج من إساءة فهم للقانون أو سوء الفهم فيما يتعلق بسياسات أو إجراءات (AFP)؛
- معاملة شديدة السوء من قبل أحد ضباط (AFP)؛
- إعتداء من قبل ضباط (AFP).

يَجِب عليك أولاً أن تُوجّه الشكوى إلى (AFP) إلا إذا كان هناك إذن خاص بـ (ASIO)، سواء كانت الشكوى تتضمن إدعاءات تتعلق بسوء تصرف بسيط أم كبير. سوف يتم التعامل مع الشكوى إما بواسطة برنامج التسوية فيما يخص مكان العمل الموجود في جهاز شرطة (AFP)، وذلك من خلال إجراءات إصلاحية، أو من خلال قسم التحقيقات الداخلية في (AFP). هذه العملية يتم مراقبتها بواسطة مكتب قاضي المظالم.

في كل حالة، يجب إرسال تقرير يتضمن تفاصيل الإجراءات التي إتخذها قسم التحقيقات الداخلية إلى مكتب قاضي المظالم للتحقيق المُستقل. إذا لم يكن قاضي المظالم راضياً عن التحقيق الذي تم بواسطة (AFP) لشكواك، فإنه قد يطلب من (AFP) إعادة النظر في توصياتها. أو قد يطلب من قسم التحقيقات الداخلية مواصلة التحقيق أو قد يقوم بإجراء تحقيقاته الخاصة.

بينما لك الحق في التقدم بشكوى إلى قاضي المظالم في أي وقت، لا يتدخل عادة قاضي المظالم في المسألة إلا إذا كنت قد أثرت الشكوى من قبل مع (AFP) مباشرة، إذا كنت مُحتجراً، لك الحق في أن تُمنح تسهيلات لتقديم شكوى إلى قاضي المظالم.

إذا كانت لديك مَظلمة يجب أن تتقدم بشكوى في أقرب وقت مُمكن. ولكن كأقصى حد في غضون سنة واحدة من الحادثة، المعلومات الخاصة بالاتصال بقاضي المظالم موجودة في الجزء رقم ١٠ من هذا الكتيب.

## تشريع الولايات ضد الإرهاب

# ٩

بالإضافة إلى القوانين التي تم سنّها على مستوى أستراليا، فإن هناك قوانين معيّنة في بعض الولايات يتم تطبيقها في تلك الولايات فقط.

إنّ لكافة شرطة الولايات سلطات فيما يتعلّق بأذونات الإحتجاز الوقائي (أنظر البند ٤-٥ كلمحة عامة عن سلطات الشرطة)، وتعطي كافة الولايات الشرطة أذونات تفتيش سرّية تخوّلهم دخول العقارات من دون علم ساكنيها للتفتيش عن أي شيء أو آية وثيقة أو مصادرهم أو إستبدالهم أو أخذ نسخة عنهم أو تصويرهم أو تسجيلهم، تختلف الأسس التي بموجبها تعطى أذونات التفتيش السرّية من ولاية إلى أخرى، ولكن تعطى عامة عندما يكون هناك مبررات بأنّ عملاً إرهابياً يرتكب أو أنّه على وشك أن يرتكب وبأنّ الإذن سيساعد فعلاً في الإستجابة للعمل الإرهابي أو منعه، وإنّه لمن الضروري إجراء التفتيش دون علم من يقطن العقار.

تعطي معظم الولايات الشرطة سلطات خاصة لتوقيف وتفتيش وإستجواب الناس والمركبات في ظروف معيّنة فيما يتعلّق بعمل إرهابي، وقد تكون هذه السلطات خاصة بشخص معيّن أو بشخص في منطقة معيّنة أو أيّ شخص بمركبة معيّنة، ويختلف من ولاية إلى أخرى ما إذا كان يتوجّب على الشرطة التقدّم بطلب إلى المحكمة للحصول على رخصة بإستعمال سلطات الشرطة الخاصة، أو إذا كان باستطاعة مفوض الشرطة إعطاء الرخصة.

تناقش بإيجاز بعض مختلف نواحي السلطات الخاصة عبر الولايات، عليك الإتصال بمركز الجالية القانوني المحلّي للحصول على معلومات أكثر تحديداً.

## ١.٩ ولاية نيوساوث ويلز

إنّ قانون الإرهاب (سلطات الشرطة) الصادر عام ٢٠٠٢ (نيوساوث ويلز) المعروف بـ [The Terrorism (Police Powers) Act 2002 (NSW)] يُعطي الشرطة سلطات خاصة عند إصدار مفوض الشرطة أو ضابط شرطة ذي رتبة عالية "تفويضاً" خاصاً وذلك مباشرة بعد حدوث عمل إرهابي أو إذا كانت هناك مبررات للإعتقاد بأنّ هناك خطراً بأنّ عملاً إرهابياً سيحدث في المستقبل، ويُعطي ذلك التفويض لضباط الشرطة العاديين سلطات خاصة تسمح لهم بإرغام الأشخاص على التعريف عن أنفسهم، وكذلك تفتيش الأشخاص والمركبات والعقارات والحق في مصادرة الأشياء، كما يُعطي التفويض سلطات بإجراء تفتيش بالنعري، ولكن كما هو الحال بالنسبة للقوانين الفيدرالية، يجب أن يتم هذا النوع من التفتيش في مكان متوار ويجب أن يقوم به شخص من نفس الجنس، تكون الرخص الخاصة صالحة لغاية أربع وعشرين ساعة، للتحقيق بشأن عمل إرهابي قد وقع، ولغاية سبعة أيام عندما يكون هناك إعتقاد منطقي بأنّ عملاً إرهابياً سيحدث في المستقبل.

## ٢.٩ ولاية فيكتوريا

إنّ قانون الإرهاب (حماية المجتمع) الصادر عام ٢٠٠٣ (فيكتوريا) المعروف بـ

[The Terrorism (Community Protection) Act 2003 (VIC)] يُعطي الشرطة سلطات خاصة في حالة ما إذا كان هناك شك في أن عملاً إرهابياً قد حدث فعلاً أو يُحتمل أن يكون قد حدث، وأن منطقة ما قد تكون تعرضت لتلوث كيميائي أو حيوي أو إشعاعي، قد يفوض ضابط شرطة ذو رتبة عالية إلى ضباط الشرطة توجيه الناس لدخول تلك المنطقة أو مغادرتها أو إحتجاز شخص أو توجيهه للخضوع لعمليات إزالة التلوث. المدة القصوى لسريان هذا التفويض هي ٨ ساعات، ولكن قد يطلبون تمديدتها إلى ١٦ ساعة.

كما أنّ لدى ضباط الشرطة سلطات خاصة لإجبار الناس على التعريف عن أنفسهم وتفتيش الأشخاص والمركبات والعقارات ومصادرة أشياء دون إذن. يمكن أن تتم الموافقة على تلك السلطات من قبل رئيس مفوضيّة الشرطة. لغاية أربع وعشرين ساعة، وذلك بموافقة رئيس الوزراء. قد يعطى التفويض فيما يتعلّق بأمور قد تكون سبباً لعمل إرهابي أو لمنع أو التخفيف من وطأة عمل إرهابي أو للمساعدة في التحقيق بخصوص عمل إرهابي أو لحماية خدمات أساسية من عمل إرهابي، ويمكن للشرطة أن تتقدم بطلب للمحكمة العليا لتحصل على تفويض يكتفها من تمديد مدة السلطات الخاصة إلى أربعة عشر يوماً.

## ٣.٩ كوينزلاند

إنّ تعديل قانون الإرهاب (سلامة المجتمع) الصادر عام ٢٠٠٤ (كوينزلاند) المعروف بـ [The Terrorism (Community Safety) Amendment Act 2004 (Qld)] يزيد من سلطات الشرطة ومفوضيّة الجرائم وسوء السلوك (CMC) للتحقيق في الجرائم ذات العلاقة بالإرهاب مع منحهم سلطات مراقبة إضافية، وقد عرّف القانون ما يسمّى بجريمة "التخريب" أو "التهديد بالتخريب" حيث جعل من تدمير أو إتلاف مرفق عام بغرض إحداث خسارة إقتصادية بالغة أو تعطيل كبير لأعمال الحكومة والخدمات التي يتم إستخدامها بواسطة العامة إنتهاكاً للقانون. وذلك الإنتهاك يعاقب عليه القانون بعقوبة قصوى مدتها ٢٥ سنة في السجن.

يمكن لـ (CMC) تفتيش ومصادرة السجلات المالية أو جوازات السفر. أثناء قيامهم بالتحقيقات، ولها السلطة أن تطلب من شخص إعطاء معلومات عن ممتلكات شخص آخر يتم التحقيق معه أو معاملته المالية أو عن نقله لأموال وأصول.

في حال وقوع عمل إرهابي بالفعل، فإن لدى ضباط الشرطة وضباط الطوارئ أيضاً سلطات خاصة بالسلامة العامة وذلك للإستجابة لحوادث تتعلق بمواد كيميائية أو حيوية أو إشعاعية.

## ٤.٩ غرب أستراليا (WA)

إنّ قانون الإرهاب (السلطات الإستثنائية) الصادر عام 2005 (WA) المعروف بـ [The Terrorism (Extraordinary Powers) Act 2005 (WA)] يعطي الشرطة سلطات خاصة للحصول على البيانات الشخصية للمرء وتفتيش الأشخاص والمركبات الذين يدخلون أو يخرجون من منطقة معينة أو إذا كانوا هدفاً، من الممكن أن يُعطى التفويض من قبل مفوض الشرطة لمدة أربع وعشرين ساعة إذا تم ارتكاب عمل إرهابي أو أنّه يرتكب أو أنّه على وشك أن يرتكب، وبعدها يتوجب التصديق عليه من قبل المحكمة. علاوة على ذلك، قد يُعطى التفويض إذا كان الهدف منه إيجاد شخص قد يكون مرتبطاً بعمل إرهابي.

## ٥.٩ غرب أستراليا (SA)

إنّ قانون الإرهاب (سلطات الشرطة) الصادر عام 2005 (SA) المعروف بـ [The Terrorism (Police Powers) Act 2005 (SA)] يسمح بأن يُعطى تفويض السلطات الخاصة من قبل ضابط شرطة ذو مرتبة عالية وبعدها، في غضون أربع وعشرين ساعة، من قبل ضابط قضائي إذا كان عمل إرهابي على وشك الحدوث وإذا كان التفويض سيساعد فعلياً في منع العمل الإرهابي. قد يكون التفويض لمدة أربعة عشرة يوماً إذا ما كان يتعلّق بمنع عمل إرهابي ولمدة ثمانية وأربعين ساعة للتحقيق في عمل إرهابي. يسمح التفويض للشرطة بتفتيش أشخاص معينين وأشخاص داخل شركاتهم أو أشخاص أو مركبات داخلون أو خارجون من منطقة خاضعة لتفويض، كما يمكن للشرطة أن تفتش عقارات في منطقة ما وتصادر وتحتجز أشياء.

إنّ التفتيش عن طريق التعري يمكن أن يتم فقط إذا كان الشخص المراد تفتيشه بالتحديد هو هدف التفويض وخطورة وضرورة الظروف تقتضيان القيام بتفتيش عن طريق التعري.

## ٦.٩ الإقليم الشمالي (NT)

إنّ قانون الإرهاب (سلطات الطوارئ) الصادر عام 2006 (NT) المعروف بـ [The Terrorism (Extraordinary Powers) Act 2006 (NT)] يسمح لمفوض الشرطة، وذلك بموافقة وزير الشرطة، أن يعطي تفويضاً لإستعمال سلطات الشرطة الخاصة إذا تم حدوث عمل إرهابي أو أنّه على الأرجح سيتم في المستقبل القريب، يجب أن يكون هناك أيضاً مبررات للظن بأن التفويض سيمنع حدوث عمل إرهابي أو أنّه سيساعد على إيجاد أو حفظ أو رفع أدلة، أو إعتقال شخص يرتكب عملاً إرهابياً أو ينوي ارتكاب عمل إرهابي، قد يكون التفويض صالحاً لمدة أربعة عشر يوماً.

تستطيع الشرطة أن تطلب هويات الأشخاص وعناوينهم، تفتيش الأشخاص والمركبات والعقارات، بالإضافة إلى ذلك، قد يدخل ضابط شرطة إلى العقارات وتبقى فيها بغية المراقبة أو للتأكد من صحة وسلامة شخص ما، وذلك دون إذن، من الممكن مصادرة الأشياء ولكن يتوجب إعادتها في غضون خمسة أيام إلا إذا قامت الشرطة بتقديم طلب إلى القاضي لإحتجاز الشيء.

## ٧.٩ مقاطعة العاصمة الأسترالية (ACT)

إنّ قانون الإرهاب (السلطات الإستثنائية المؤقتة) الصادر عام 2006 (ACT) المعروف بـ [The Terrorism (Extraordinary Temporary Powers) Act 2006 (ACT)] يسمح للمحكمة الإبتدائية أو المحكمة العليا بإعطاء تفويض لإستعمال سلطات الشرطة الخاصة وذلك بطلب من رئيس ضباط الشرطة، الأسس التي يُعطى بموجبها التفويض هي الإعتقاد المنطقي بأنّ عملاً إرهابياً سيتم خلال الأربعة عشرة يوماً القادمين وأنّ التفويض سيساعد فعلياً في منعه، قد تطلب الشرطة تفاصيلاً شخصية (الإسم وتاريخ الميلاد والعنوان) وتفتش الأشخاص والعقارات والمركبات وذلك لمصادرة أشياء أو لتحويط المنطقة المستهدفة عسكرياً.

إنّ قانون سلطات الشرطة (السلامة العامة) الصادر عام 2005 (تازمينيا) المعروف بـ [The Police Powers (Public Safety) Act 2005 (Tas)] يسمح لمفوض الشرطة. وذلك بموافقة رئيس الوزراء. أن يعطي تفويضاً لإستعمال سلطات الشرطة الخاصة فيما يتعلّق بحدث ما. حيث يكون هناك مبررات بأنّ هذا الحدث قد يكون عُرضة لعمل إرهابي. قد تطلب الشرطة. وفقاً لهذا التفويض. تفاصيلاً شخصية (الإسم وتاريخ الميلاد والعنوان) وتقوم بتفتيش الأشخاص والعقارات والمركبات تفتيشاً عادياً وحيط عسكرياً بمنطقة معينة. ومن الممكن محاولة الحصول على تفويض للشرطة من المحكمة العليا لإستعمال سلطات إضافية وذلك للقيام بتفتيش عن طريق التعري ودخول وتفتيش العقارات وإعطاء التعليمات لهيئات عامة. من الممكن أن يُعطى هذا النوع من التفويض عندما يكون ذلك نوعاً ما ضرورياً لحماية منطقة من عمل إرهابي أو للتخفيف من آثاره أو للمساعدة في المعافاة من عمل إرهابي.

### ١.١٠ معلومات عامة

إذا أردت الحصول على معلومات عن هذه الناحية من القانون حاول أن تبقى على علم دائم بأخر المستجدات. أو إذا أحببت أن تشترك في النقاش حول هذه القوانين. يُمكنك زيارة إحدى المواقع الآتية على الشبكة الإلكترونية (الإنترنت):

شبكة مناصرة الحقوق المدنية للمسلمين الأستراليين  
Australian Muslim Civil Rights Advocacy Network  
<http://amcran.org>

مركز غيلبرت + طوبين للقانون العام  
The Gilbert + Tobin Centre of Public Law  
<http://www.gtcentre.unsw.edu.au>

مجلس ولاية نيوساوث ويلز للحريات المدنية  
NSW Council for Civil Liberties  
<http://www.nswccl.org.au>

مجلس ولاية فيكتوريا للحريات المدنية  
(Victorian Council for Civil Liberties Liberty Victoria)  
<http://libertyvictoria.org.au/index.asp>

أمنيستي إنترناشيونال أستراليا  
Amnesty International Australia  
<http://www.amnesty.org.au/>

شبكة الحقوق المدنيّة التابعة لولاية فكتوريا  
Civil Rights Network Victoria  
<http://www.civilrightsnetwork.org>

مركز الدفاع عن الحقوق المدنيّة  
Civil Rights Defence  
<http://www.civilrightsdefence.org>

التشريع  
Legislation  
<http://www.austlii.edu.au>

• معهد القانون في فيكتوريا (للاحالة الى محامين خاصين)  
Law Institute for Victoria (for referral to private lawyers)  
Tel: (03) 9607 9311  
<http://www.liv.asn.au>

#### Australian Capital Territory مقاطعة العاصمة الأسترالية

• مفوضية المساعدة القانونية - كانبرا  
Legal Aid Commission ACT  
4 Mort Street  
Canberra City ACT  
Tel: 1300 654 314

• مركز الجالية القانوني المحلي  
Your local community legal centre  
Tel: (02) 6257 4377

• الجمعية القانونية التابعة لمقاطعة العاصمة الأسترالية (للاحالة الى محامين خاصين)  
The Law Society of the Australian Capital Territory (for referral to private lawyers)  
Tel: (02) 6247 5700  
<http://www.lawsocact.asn.au/>

#### Queensland كوينزلاند

• مركز المساعدة القانونية التابع لكوينزلاند  
Legal Aid Queensland  
44 Herschel Street  
Brisbane QLD 4000  
Tel: 1300 65 11 88  
<http://www.legalaid.qld.gov.au/gateway.asp>

• مركز الجالية القانوني المحلي  
Your local community legal centre  
Queensland Association of Independent Legal Services  
Tel: (07) 3392 0644  
<http://www.qails.org.au/>

• الجمعية القانونية التابعة لكوينزلاند (للاحالة الى محامين خاصين)  
Queensland Law Society (for referral to private lawyers)

#### ٢.١٠ للحصول على نصيحة قانونية New South Wales ولاية نيو ساوث ويلز

• مفوضية المساعدة القانونية - نيو ساوث ويلز  
Legal Aid Commission – NSW  
Ground Floor  
Castlereagh Street 323  
Sydney NSW 2000  
Tel: (02) 9219 5000  
529 888 1300 هاتف التواصل القانوني:  
<http://www.legalaid.nsw.gov.au>

• خط المساعدة القانوني لمن هم تحت سن الثامنة عشرة  
Legal Aid Hotline for under 18s  
Tel: 1800 101 810

• مركز الجالية القانوني المحلي  
Your local community legal centre  
.Combined Community Legal Centres Group (NSW) Inc  
Tel: (02) 9318 2355  
<http://www.nswclc.org.au>

• الجمعية القانونية التابعة لنيو ساوث ويلز (للاحالة الى محامين خاصين)  
Law Society of NSW (for referral to private lawyers)  
Tel: (02) 9926 0333  
<http://www.lawsociety.com.au>

#### Victoria ولاية فيكتوريا

• مركز المساعدة القانونية التابع لولاية فيكتوريا  
Victoria Legal Aid  
Queen Street 350  
Melbourne VIC 3000  
Tel: (03) 9269 0234  
<http://www.legalaid.vic.gov.au>

• مركز الجالية القانوني المحلي  
Your local community legal centre  
Federation of Community Legal Centres (Vic) Inc.  
Tel: (03) 9654 2204  
<http://www.communitylaw.org.au>



• الجمعية القانونية التابعة لجنوب أستراليا (للاحالة الى محامين خاصين)  
The Law Society of South Australia (for referral to private lawyers)  
Tel: (08) 8229 0222  
<http://www.lssa.asn.au>

#### Northern Territory الإقليم الشمالي

• مفوضية المساعدة القانونية التابعة للإقليم الشمالي  
Northern Territory Legal Aid Commission  
Locked Bag 11  
Darwin 0801  
Tel: (08) 8999 3000  
Fax: (08) 8999 3099  
<http://www.nt.gov.au/ntlac/>

• مركز الجالية القانوني المحلي  
Your local community legal centre  
Tel: (08) 8982 1182

• الجمعية القانونية التابعة للإقليم الشمالي (للاحالة الى محامين خاصين)  
Law Society Northern Territory (for referral to private lawyers)  
Suite G16, 1st Floor  
Paspalis Centrepoint  
48-50 Smith Street (Mall)  
Darwin NT 0800  
Tel: (08) 8981 5104  
Fax: (08) 8941 1623  
<http://www.lawsocnt.asn.au>

#### Tasmania تسمانيا

• مفوضية المساعدة القانونية التابعة لتسمانيا  
Legal Aid Commission of Tasmania  
GPO Box 9898  
Hobart Tas 7001  
Tel: (03) 6236 3800  
Fax: (03) 6236 3811  
<http://www.legalaid.tas.gov.au>

• مركز الجالية القانوني المحلي  
Your local community legal centre  
Hobart Community Legal Service  
Tel: (03) 6223 2500

Tel: (07) 3842 5888  
<http://www.qls.com.au>

#### Western Australia غرب أستراليا

• مركز المساعدة القانونية التابع لغرب أستراليا  
Legal Aid Western Australia  
55 St Georges Terrace  
Perth WA 6000  
Tel: (08) 9261 6222  
Fax: (08) 9325 5430  
Info line: 1300 650 579  
<http://www.legalaid.wa.gov.au>

• مركز الجالية القانوني المحلي  
Your local community legal centre  
Community Legal Centres Association (WA) Inc  
Tel: (08) 9221 9322

• الجمعية القانونية التابعة لغرب أستراليا (للاحالة الى محامين خاصين)  
The Law Society of Western Australia (for referral to private lawyers)  
Tel: (08) 9322 7877  
<http://www.lawsocietywa.asn.au>

#### South Australia جنوب أستراليا

• مفوضية المساعدة القانونية التابعة لجنوب أستراليا  
Legal Services Commission of South Australia  
GPO Box 1718  
Adelaide 5001  
Tel: (08) 8463 3555  
Fax: (08) 8463 3599  
<http://www.lsc.sa.gov.au>

• مركز الجالية القانوني المحلي  
Your local community legal centre  
South Australian Council of Community Legal Services  
Tel: (08) 8723 6236  
<http://www.saccls.org.au/>

Adelaide SA 5000  
Tel: (08) 8416 2811

• مركز الشرطة الفيدرالية بفكتوريا  
AFP Victoria  
Latrobe Street 383  
Melbourne VIC 3000  
Tel: (03) 9607 7777

• مركز الشرطة الفيدرالية للإقليم الشمالي  
AFP Northern Territory  
Lindsay Street 21  
Darwin NT 0800  
Tel: (08) 8981 1044

• مركز الشرطة الفيدرالية بكوينزلاند  
AFP Queensland  
Wharf Street 203  
Spring Hill QLD 4000  
Tel: (07) 3222 1222

• مركز الشرطة الفيدرالية بتسمانيا  
AFP Tasmania  
Liverpool Street 47  
Hobart TAS 7000  
Tel: (03) 6231 0166

قاضي المظالم التابع للكمونويلث

يستمتع قاضي المظالم إلى الشكاوى بحق (AFP) و (ASIO).

يُمكنك التقدم بشكوى عن طريق الاتصال على هاتف رقم (1300 362 072) من أي مكان في أستراليا وذلك بتكلفة المُكالمة المحلية.

كما يوجد نموذج خاص بالشكاوى مُتاح على الشبكة الإلكترونية في الموقع التالي:  
www.comb.gov.au

الشكاوى بخصوص شرطة الولاية

إتصل بمفوض الشرطة التابع لولايتك. إذا لم تكن راضياً عن الطريقة التي يتم بها تداول الشكوى الخاصة بك. يمكنك الشكوى إلى قاضي المظالم التابع لولايتك.

• الجمعية القانونية التابعة لتسمانيا (للاحالة إلى محامين خاصين)  
Law Society of Tasmania (for referral to private lawyers)  
Tel: (03) 6234 4133  
http://www.taslawsociety.asn.au

٣.١٠ الشكاوى

للشكاوى بخصوص (ASIO)

• Inspector-General of Intelligence and Security العام  
للاستخبارات والأمن  
National Circuit 3-5  
Barton ACT 2600  
Tel: (02) 6271 5692  
Fax: (02) 6271 5696  
http://www.igis.gov.au  
info@igis.gov.au

للشكاوى بخصوص (AFP)

الشكاوى إلى (AFP)

• المركز الرئيسي القومي للشرطة الفيدرالية  
AFP National Headquarters  
Northbourne Avenue 68  
Canberra ACT 2601

• مركز الشرطة الفيدرالية بغرب أستراليا  
AFP Western Australia  
Tel: (02) 6256 7777  
Murray Street 619  
West Perth WA 6000  
Tel: (08) 9320 3444

• مركز الشرطة الفيدرالية بنيوساوث ويلز  
AFP New South Wales  
Goulburn Street 110  
Sydney NSW 2000  
Tel: (02) 9286 4000

• مركز الشرطة الفيدرالية بجنوب أستراليا  
AFP South Australia  
8th Floor 55 Currie Street

Produced by  
Australian Muslim Civil Rights Advocacy Network (AMCRAN)  
and  
UTS Community Law Centre  
With funding assistance from the Law and Justice Foundation NSW &  
Students Association & Faculty of Law University of Technology, Sydney

Production coordination  
Agnes Chong, co-convenor, AMCRAN  
Vicki Sentas  
Peter Alexander

Legal research and writing  
Agnes Chong, co-convenor, AMCRAN  
Michael Walton, NSW Council for Civil Liberties  
Vicki Sentas  
With assistance from Nick Maxwell and Relinde van Laar, UTS Community Law Centre

Legal reference group  
Dr Joo-Cheong Tham, Lecturer, Law Faculty, University of Melbourne  
Edwina McDonald, Gilbert + Tobin Centre of Public Law at the University of New South Wales  
Asmi Wood, Canberra Islamic Centre  
Marika Dias, Federation of Community Legal Centres (VIC) Inc.  
Nerissa Bradley, Combined Community Legal Centres Group (NSW) Inc.

Translations  
Arabic: Rania Soufi; Bahasa Indonesia: Ratri Kumudawati; Urdu: Dr Kausar Jamal

Translations reference group  
Ayishah Ansari; Feroz Perween Ansari; Mohamed El Saafen; Lily Jan; Professor Tim Lindsey,  
University of Melbourne; Nidaa Mally; Attiya Siddiqi; Sanmati Verma

Layout  
Mosbah Afyouni | Creative Q6 | Ph: 0415 613 800

With thanks to everyone who assisted with this and earlier editions:  
Randa Abdel-Fattah, AMCRAN; Iqtedar Abdi; M. Amin Abdul-Samad; Dr Qazi Ashfaq Ahmad,  
Islamic Foundation for Education and Welfare; Amal Awad, AMCRAN; Adeel Baig, Kensington  
Musallah; Nasya Bahfen, Lecturer, Deakin University; Tarek Bayah; Sultan Bhimani, Canberra  
Islamic Centre; Amir Butler, AMCRAN; Jalal Chami, AMCRAN; Vilia Co, Faculty of Law, UTS;  
Nigel Culshaw, Student Law Clerk, UTS Community Law Centre; Yehia Elhgar; Dr Patrick  
Emerton, Lecturer, Monash University; Leah Friedman; Rachel Hibbard, Student Law Clerk,  
UTS Community Law Centre; Adam Houda, Barrister & Solicitor; Ighsaan Jacobs, Global  
Islamic Youth Centre; Dr Kausar Jamal; Mohammed A Javed, Canberra Islamic Centre; Waleed  
Kadous, Co-convenor, AMCRAN; Elsayed Kandil; Anthony Kelly, Federation of Community  
Legal Centres (Vic) Inc.; Miyako Koh, Global Village Translations Pty Ltd; Madona Kobayssi,  
AMCRAN; Ratri Kumudawati; Damien Lawson, Office of Senator Kerry Nettle; Janette Leggo,  
Grants Manager, Law and Justice Foundation; Assoc Prof Jude McCulloch, Monash University;  
Andrew Macpherson; Sarah Malik, AMCRAN; Dr Zachariah Matthews, President, Australian  
Islamic Mission; Jurwina May, Canberra Islamic Centre; Dale Mills, Civil Rights Network Sydney;  
Margot Morris, UTS Community Law Centre; Cameron Murphy, President, NSW Council for  
Civil Liberties; Giovanna Roncali, Global Village Translations; Pty Ltd; Paul Rooms, QR Printing  
Management; Anna Samson; Saiful Hasan Sheikh, Kensington Musalla; Keysar Trad, Islamic  
Friendship Association of Australia; Professor George Williams, Director, Gilbert + Tobin Centre  
of Public Law at the University of New South Wales; Ahmed Youssef, President, Canberra Islamic  
Centre

Proudly supported by Q R Print Management Ph: 9557 9881

يجيب هذا الكتيب عن تساؤلات الناس العامة حول قوانين مكافحة الإرهاب التي تمّ سنّها في أستراليا سنة ٢٠٠١ بما فيها الإنتهاكات التي تصنّف تحت بند الإرهاب والسلطات الواسعة ومهام كلاً من المنظمة الأستراليّة للاستخبارات الأمنيّة (ASIO) والشّرطة الأسترالية الفدرالية (AFP) بالإضافة الى معلومات حول أذونات المراقبة والإحتجاز الوقائي والإنتهاكات التي تصنّف تحت بند التحريض على الفتنة أو العصيان